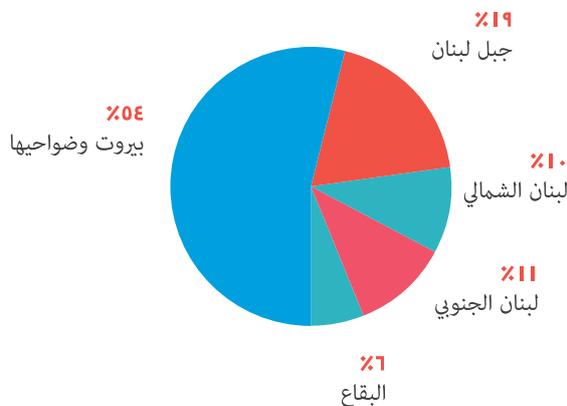


أولاً المقدمة

1-1 في نهاية العام ٢٠١٦، بلغ عدد المصارف العاملة في لبنان ٦٧ مصرفاً توزعت بين ٥٠ مصرفاً تجارياً و١٧ مصرفاً للأعمال. وطرأت في العام المذكور تعديلات على لائحة المصارف بحيث تمّ شطب بنك فرعون وشيحا بعد دمجهم مع بيبيلوس بنك ش.م.ل. كما تمّ دمج البنك التجاري للشرق الأدنى مع بنك الصناعة والعمل الذي عدّلت تسميته على لائحة المصارف ليصبح بنك سرادار. ومن المتوقع أن تنتهي عملية استحواذ بنك لبنان والمهجر على فروع مصرف HSBC البريطاني العاملة في لبنان خلال العام ٢٠١٧. كما شُطب اسم البنك الأهلي التجاري السعودي. فالظروف التشغيلية الصعبة، والضغط على الربحية، والكلفة المتزايدة للامتثال للقوانين الدولية ومتطلبات الرقابة، وغيرها من الأمور تدفع باتجاه تقلص الوجود المصرفي الأجنبي في لبنان، واندماج بعض المصارف اللبنانية الصغيرة والمتوسطة. ومن شأن عمليات التجميع المصرفي أن تدعم استقرار القطاع وتعزز مناعته ومردوديته وتتيح زيادة الفعالية والإنتاجية.

2-1 في نهاية العام ٢٠١٦، توزعت المصارف التجارية العاملة في لبنان كالتالي: ٣٢ مصرفاً لبنانياً ش.م.ل ذات مساهمة أكثريّة لبنانية، ٧ مصارف ش.م.ل ذات مساهمة عربية تملك حصصاً وازنة في مصارف لبنانية وبيدارة لبنانية، ٧ فروع لمصارف تجارية عربية و٤ فروع لمصارف تجارية أجنبية. وتدرج في عداد المصارف التجارية، خمسة مصارف إسلامية وعدد قليل من مصارف الخدمات الخاصة فيما تصنّف الأخرى كمصارف شاملة تؤمّن لعملائها خدمات الصيرفة بالتجزئة، وصيرفة الشركات، وخدمات أسواق القطع والأسواق الماليّة، وخدمات التأمين وغيرها. ويتواجد في لبنان ١٢ مكتب تمثيل لمصارف أجنبية. وللمصارف العاملة في لبنان علاقات مراسلة مع ١٨٣ مصرفاً في ٨٢ مدينة حول العالم تسهّل العمليات المالية مع باقي الدول وبالعكس.

التوزع الجغرافي لفروع المصارف التجارية نهاية العام ٢٠١٦



المصدر: مصرف لبنان.

بنية القطاع المصرفي اللبناني نهاية العام ٢٠١٦



المصدر: مصرف لبنان.

3-1

تدير المصارف اللبنانية توازناً دقيقاً بين توسّعها الخارجي والداخلي ومحفظة تمويلاتها وإدارة المخاطر، آخذةً في الاعتبار الاتجاهات الجيوسياسية الإقليمية والوضع السياسي والاقتصادي في لبنان. وتتمثل استراتيجية بعض المصارف في التوسّع الأفقي المدروس في لبنان ودول المنطقة وغرب أفريقيا وفي أسواق مختارة تلحظ فرصاً للنمو. ولتقوية دورها في تعزيز الشمول المالي وتيسير تعامل اللبنانيين مع المصارف، فقد بلغت شبكة فروع المصارف في لبنان ١٠٧٨ فرعاً على الأراضي اللبنانية كافة، منها ١٠٥٦ فرعاً للمصارف التجارية.

4-1

على صعيد الانتشار الخارجي، واستناداً إلى آخر المعطيات المتوفرة، يتواجد ١٨ مصرفاً لبنانياً في ٣٢ بلداً في مختلف أنحاء العالم. ويتخذ هذا التواجد أشكالاً قانونية عدّة موزعة كالاتي: ٢٠ مكتب تمثيل، ٧١ فرعاً مباشراً، ٣٧ مصرفاً تابعاً، ولهذه المصارف التابعة حوالي ٢٧٤ فرعاً في بلدان تمركزها. لا يزال أداء القطاع المصرفي في الخارج مقبولاً على العموم على رغم تواجد عدد من المصارف في دول تعرف اضطرابات كون تعرّضها لتلك الدول لا يزال محدوداً. وقد عمد بعض المصارف إلى تخفيف مدى التعرّض لهذه البلدان من خلال تخفيض حجم العمليات أو عدد الفروع العاملة فيها. وتُقدّر أصول المصارف اللبنانية العاملة خارج لبنان بحوالي ٣٨ مليار دولار، منها رؤوس أموال تُقدّر بحوالي ٤ مليارات. ويشكّل حجم موجودات المصارف اللبنانية في الخارج ١٨٪ فقط من الميزانية المجمّعة للقطاع، علماً أنه يختلف بين مصرف وآخر.

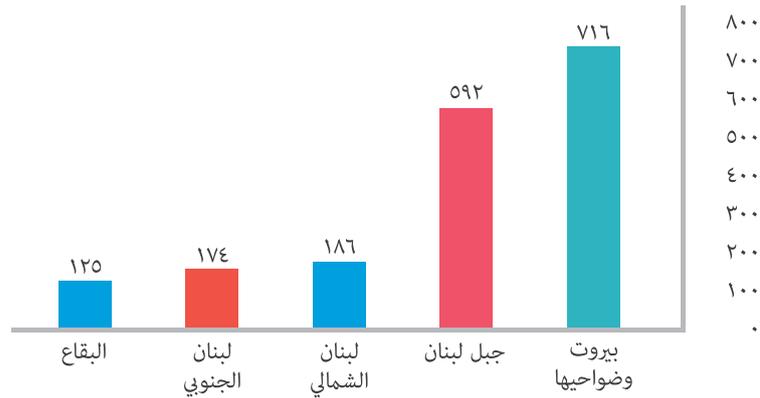
5-1

ويستمرّ المصرف المركزي في مواكبة الانتشار المصرفي خارجياً ووضعاً ضوابط بحيث تلتزم المصارف تطبيق النموذج اللبناني في أعمالها الخارجية وتمويل انتشارها من إمكاناتها الذاتية بإصدار أدوات بالعملات الأجنبية. وقد أصدر البنك المركزي تعاميم لتنظيم عمل المصارف في الخارج (تعاميم رقم ٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩)، وهي تدابير تتعلّق بإدارة السيولة بالعملات الأجنبية في العلاقة مع الفروع في الخارج. ونظراً للتشدّد الرقابي على الصعيد العالمي، يفرض وجود المصارف اللبنانية في الدول المتقدّمة والمتطورة اتّباع معايير هذه البلدان ومجاراة هذا التطور. أمّا في الدول التي ليس لها نظام مصرفي أكثر تطوراً منه في لبنان، فتتبع المصارف المعايير المعتمدة في لبنان، بمعنى أن كلّ ما يطبّق في المصرف الأم محلياً يطبّق على فروع أي مصرف لبناني في الخارج، بالإضافة إلى الالتزام بالقوانين المحلية المرعية للإجراء.

6-1

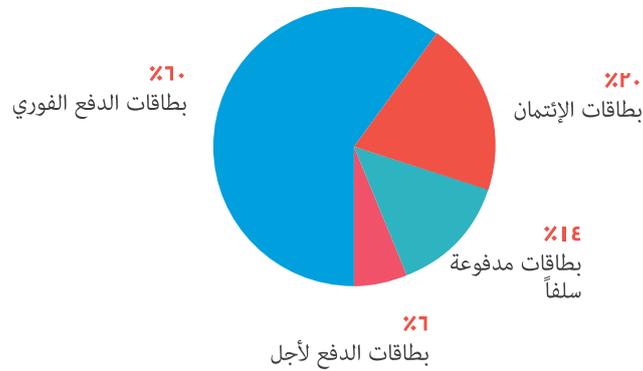
وتتوسّع المصارف عمودياً بشكل متقن من حيث تحديث وتنويع الخدمات والمنتجات المصرفية الشاملة التي تقدّمها لربائنها. وقد شهدت السنوات القليلة الماضية ثورة تكنولوجية كبيرة في القطاع المصرفي اللبناني بحيث قامت المصارف بتطوير الخدمات الإلكترونية وأصبح للعديد منها، بالإضافة إلى الصفحات الإلكترونية، تطبيقات على الهواتف الجوّالة تتيح إجراء العمليات من دون ضرورة التوجّه إلى فرع المصرف. وكلّ ذلك مع الحرص على اتّخاذ أعلى درجات الحماية لضمان سلامة المعاملات وأمانتها. ووصل عدد أجهزة الصّراف الآلي الموضوعّة في خدمة الزبائن إلى ١٧٩٣ جهازاً في نهاية العام ٢٠١٦، فيما بلغ العدد الإجمالي لبطاقات الدفع والائتمان ذات درجات الأمان العالية في التداول قرابة ٢,٨ مليون بطاقة. يُذكر أن مصرف لبنان، وبهدف التنظيم ووقف عمليات الاحتيال، أصدر في العام ٢٠١٦ التعميمات الوسيطتين رقم ٤١٥ و٤١٨ اللّذين يفرضان قيوداً جديدة على البطاقات المُسبقة الدفع. وللمصارف في لبنان دور رائد ومميّز في تطوير الاقتصاد الرقمي من خلال مساهمتها في تطبيق التعميم رقم ٣٣١ الصادر عن مصرف لبنان والمتعلّق باقتصاد المعرفة.

التوزع الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي نهاية العام ٢٠١٦



المصدر: مصرف لبنان

توزع البطاقات المصرفية في نهاية العام ٢٠١٦ (%)



المصدر: مصرف لبنان

7-1

في ما يخص الجريمة الإلكترونية، نظّم القطاع المصرفي اللبناني في العام ٢٠١٦ كما في العام الذي سبق مؤتمرات وندوات لمكافحة الجرائم المالية الإلكترونية بهدف توعية القطاع المالي وغير المالي على سبيل تجنّب الوقوع في عمليات قرصنة. وقد وصل عدد حالات هذه العمليات، بحسب هيئة التحقيق الخاصة، إلى ١٣٤ حالة في لبنان في العام ٢٠١٦ مقابل ٨٤ حالة في العام ٢٠١٥. وبلغت مبالغ هذه العمليات التي أصابت اللبنانيين ١٢,٦ و ١٢ مليون دولار في العامين المذكورين على التوالي. يُذكر أن ثمة دليلاً للوقاية من الأفعال الجرمية بواسطة البريد الإلكتروني يشكّل مرجعاً إرشادياً لتنفيذ العمليات الإلكترونية بطريقة آمنة. ولا بدّ من الإشارة إلى أن المصارف اللبنانية تخطّت بنجاح عملية القرصنة الأخيرة التي حصلت في أيار ٢٠١٧ وطاولت أكثر من ٢٠٠ ألف ضحية في نحو ١٥٠ دولة في آسيا وأوروبا. فالقطاع المصرفي اللبناني يعتمد إجراءات احترازية وتحوطية فعّالة. ومن هذه الإجراءات تطوير برامج حماية ضد الفيروسات، وحلول أكثر كفاءة لحماية عناوين الدخول على شبكة الإنترنت، وتفعيل أحدث وسائل الحماية الصادرة عن مايكروسوفت في ما يتعلّق بنظام تلقّي الأوامر. ومن شأن هذه الأزمة أن تدفع المصارف في لبنان إلى تطوير نظام أمن معلوماتها الخاص وتحديثه بشكل مستمرّ.

8-1

على صعيد مساهمتها الاجتماعية، تتوسّع المصارف في لبنان في تطبيق المعايير العالمية في ما يخصّ المسؤولية الاجتماعية. ومن المنتظر أن يكون دورها مهماً في تطوير المجتمع نظراً للطاقت الكبيرة التي تتمتع بها وما يمكن أن ينجم عنها من انعكاسات اجتماعية على المجتمع اللبناني. وتستثمر بعض المصارف في مواردها البشرية لتسويق عدد من البرامج وتقديم النصح للزبائن ودرس الأثر البيئي لاستثماراتهم. على صعيد آخر، تسعى المصارف إلى الدخول في برنامج SWIFT SMART الذي يعتمد منهج التعليم الإلكتروني، ومن شأنه زيادة إنتاجية الموظفين وتعزيز مستوى تعقّب فعالية البرامج التدريبية بالإضافة إلى تخفيض الأخطار التشغيلية والأكلاف. وانطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية، أصبحت لعدد من المصارف رؤية ريادية وشاملة في المشاريع المتعلقة بالبيئة واستهلاك الطاقة. ويندرج ضمن المسؤولية الاجتماعية عدد من التعاميم التي يصدرها المصرف المركزي، والتي نذكر منها التعميم رقم ١٣٤ و ٤٥٨ اللذين يهدفان إلى نشر ثقافة الشفافية وتعريف العملاء أكثر على حقوقهم وواجباتهم، من جهة، وتعزيز الاستقرار المالي والرفاهية، من جهة أخرى. كما يمكن إدراج التعميم الأساسي رقم ١٣٥ المتعلّق بإعادة هيكلة الديون في جزء منه في إطار المسؤولية الاجتماعية.

9-1

وفي سياق الانخراط التام في العولمة المالية، تخضع المصارف اللبنانية لرقابة صارمة جداً وتدابير تنظيمية هامة لإدارة المخاطر من قبل مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف وفقاً لأحدث المعايير الدولية، ما يجعل القطاع المصرفي اللبناني رائداً في تطبيقها وخصوصاً متطلبات لجنة بازل لجهة كفاية رأس المال ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية IRFS9. وقد فرض مصرف لبنان على المصارف تخصيص مؤونات احترازية مهمّة لمتطلبات المعيار الأخير الذي سيتمّ اعتماده بدءاً من العام ٢٠١٨، وتحملّ معايير هذا النظام المصارف أعباء إضافية تتمثّل بالزيادة في مؤوناتها. وقد ساعدت الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها مصرف لبنان في العام ٢٠١٦، بالتنسيق مع المصارف، في تعزيز وضعيتها.

10-1

تجدّد المصارف اللبنانية على الدوام التأكيد على التزامها التام كلّ القوانين المالية الدولية، لا سيّما تلك المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة المخاطر والحوكمة الرشيدة وتلك التي ترعى المصارف المراسلة

ومؤخراً متطلّبات "الغاتكا" كي تقيّ لبنان من أيّ عزلة مالية دولية وتبقي ودائع الناس بمنأى عن أية عقوبات رغم ما يحوط بالبلد من مشاكل. وبهدف تعزيز نظام مكافحة تمويل الإرهاب في لبنان، أقرّ المجلس النيابي في العام ٢٠١٦ قوانين عدّة، منها القانون رقم ٧٧ الذي يعدّل المادة ٣١٦ مكرّر من قانون العقوبات المتعلّقة بجريمة تمويل الإرهاب، والقانون رقم ٧٥ المتعلّق بإلغاء الأسهم لحامله والأسهم لأمر. كما أقرّ القانون رقم ٥٥ حول تبادل المعلومات لغايات ضريبية التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والقانون رقم ٧٤ المتعلّق بتحديد الموجبات الضريبية للأشخاص الذين يقومون بنشاط Trustee. بالإضافة إلى القوانين التي أقرّت في تشرين الثاني ٢٠١٥، وهي القانون رقم ٥٣ حول انضمام لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والقانون رقم ٤٢ حول ضرورة التصريح عن المبالغ النقدية التي يحملها أيّ شخص عبر المنافذ الحدودية والقانون رقم ٤٤ الذي يتعلّق بالتعديلات على قانون مكافحة تبييض الأموال ليشمل جرائم مالية جديدة.

11-1 | تلتزم المصارف بالتعديلات وتتبنّى التعميم التي يصدرها مصرف لبنان والتشريعات التي تضعها هيئة التحقيق الخاصة المولّجة بهذا الموضوع في لبنان. وتتشدّد في قضايا الامتثال وإدارة المخاطر وغيرها من متطلّبات إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و"اعرف عميلك" (KYC) وتأمين الموارد البشرية اللازمة والكفوءة لدوائر الامتثال واعتماد البرامج المعلوماتية العالمية المتخصصة كما تسعى دائماً إلى تقوية العلاقات مع المصارف المراسلة، وبخاصة الأميركية منها، كون معظم عمليات القطاع المصرفي اللبناني مع الخارج وتمويل تجارة لبنان الخارجية وتحويلات اللبنانيين تتمّ بالدولار الأميركي وعبر حسابات المراسلة مع المصارف في نيويورك. وفي هذا السياق، أصدر مصرف لبنان في العام ٢٠١٦ التعميم الأساسي رقم ١٣٨ والتعميم الوسيط رقم ٤١١ الذي يحظرّ العمليات مع الشركات التي تكون أسهمها لحامله وأمهل المؤسسات سنتين لتسوية أوضاعها. فضلاً عن التعميم الأساسي رقم ١٣٧ المتعلّق بأصول التعامل مع القانون الأميركي ومع أنظمتها التطبيقية حول منع ولوج حزب الله إلى المؤسسات المالية الأجنبية وغيرها من المؤسسات (واستكمل بإعلام هيئة التحقيق الخاصة رقم ٢٠) والتعميم الأساسي رقم ٢ الذي ينظّم أعمال كونهات التسليف. كما أصدر في أيار ٢٠١٦ التعميم الوسيط رقم ٤٢١ الذي ينصّ على وجوب أن تنشأ لدى كل مصرف لجنة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من بين أعضاء مجلس الإدارة. هذا بالإضافة إلى التعميم الأساسية والوسيط التي أصدرها في السنوات السابقة وتتعلّق بمسائل مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب تأكيداً للالتزام بالمعايير الدولية وتعزيزاً للإطار التنظيمي، منها ما يتعلّق بتعديل نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لتجنيب المصارف مخاطر عدم الامتثال، وبالتالي طمأنة المصارف المراسلة.

هيئة التحقيق الخاصة في العام ٢٠١٦

تعاملت هيئة التحقيق الخاصة مع الجمارك اللبنانية لاستحداث آلية لتطبيق قانون التصريح عن نقل الأموال عبر الحدود وقد تمّ اعتمادها من قبل المجلس الأعلى للجمارك. وأسفر تعاون الهيئة مع مصرف لبنان وجمعية المصارف وقوى الأمن الداخلي عن إصدار دليل إرشادي لمكافحة الجريمة الإلكترونية.

في المعطيات الإحصائية، تلقت هيئة التحقيق الخاصة ٤٧٠ حالة منها ١٠٧ من مصادر خارجية و٣٦٣ حالة من مصادر داخلية تمّت إحالة ١٦١ منها إلى النيابة العامة و/أو إلى الجهات المستعلمة. كما تلقت الهيئة ٥١٤ إفصاح تلقائياً. وشملت مهمّات الهيئة أيضاً التدقيق الميداني على أساس المقاربة المبنية على المخاطر لدى ٢٢ مصرفاً و١٤ مؤسسة مالية و ٢٢ شركة تأمين وعدد آخر من المؤسسات الملزمة بالإبلاغ.

وتوزعت الحالات الواردة (باستثناء ٢٩ حالة نقل أموال عبر الحدود مبلّغ عنها من الجمارك اللبنانية و١٤ حالة مساعدة إدارية من لجنة الرقابة على المصارف) وفق الجرم الأصلي كالآتي: إختلاس أموال خاصة (٣٢,٨٪)، تزوير (١٤,٨٪)، إرهاب أو تمويل إرهاب (١٠,٨٪)، إحتيال (٤,٢٪)، تجارة مخدّرات (٣,٠٪)، فساد (٢,٨٪)، تهريب ضريبي (٢,١٪)، إتجار بالبشر واستغلال معلومات مميّزة وتهريب (٠,٧٪ لكل منها)، خطف وجرائم منظّمة (٠,٥٪ لكل منهما)، جرائم البيئة (٠,٢٪) وعمليات غير مصنّفة (٣٦,٢٪).

أما التوزّع الجغرافي للإبلاغات الواردة إلى الهيئة فكان كالآتي: بيروت (٦٠,٤٪)، جبل لبنان (٢٣,٥٪)، لبنان الجنوبي (٧,٣٪) البقاع (٥,٤٪) ولبنان الشمالي (٣,٤٪).

وقرّرت الهيئة تجميد حسابات ورفع السرية المصرفية في ٤٢ حالة أُحيلت إلى المدّعي العام التمييزي، ٣٧ منها ذات مصدر محليّ و٥ حالات ذات مصدر أجنبيّ.

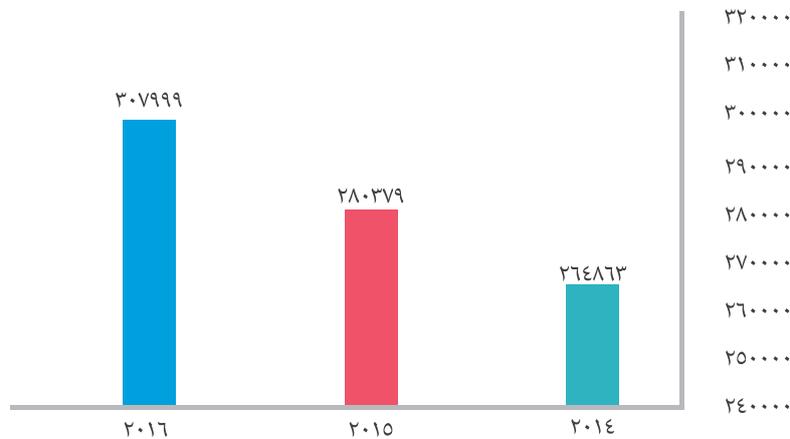
ثانياً النشاط المصرفي

1-2 | عرف النشاط المصرفي في العام ٢٠١٦ شيئاً من التحسّن ولم يسجّل، كما حصل في العامَيْن السابقَيْن، مزيداً من التباطؤ ليعود بذلك إلى مستويات النمو المحقّقة في فترة ٢٠١١-٢٠١٣، متأثراً أولاً بالهندسة المالية الأخيرة التي قام بها مصرف لبنان، وثانياً بتحسّن الأوضاع السياسية الداخلية، لا سيّما لجهة انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية بعد فراغ دام حوالي عامَيْن ونصف العام والسعي إلى تفعيل العمل المؤسّساتي من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية تمنح المستهلك والمستثمر مزيداً من الثقة.

2-2 | وبقيت مناعة القطاع المصرفي قوية وتجلّت من خلال مؤشّرات عدّة، ما جعله في وضعيّة مريحة لتلبية احتياجات الزبائن مع الحفاظ على هامش جيّد من السيولة المصرفية. وتكمن نقاط قوة هذا القطاع في اعتماده على ثقة المستثمرين والمودعين المقيمين وغير المقيمين بجودة القطاع وصلابته، من جهة، وعلى الميزات التفاضلية التي يتمتّع بها جرّاء سياسته المحافظة والخبرة العميقة إزاء التحديات التي تواجهه، من جهة أخرى. ففي جميع الحقبات، لا سيّما حقبة الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية، حافظ القطاع المصرفي على ثقة العملاء الراسخة مكتسباً تقدير المؤسّسات المالية والمصرفية العالمية.

3-2 | وفي نهاية العام ٢٠١٦، وصل إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يوازي ٣٠٧٩٩٩ مليار ليرة (ما يعادل ٢٠٤,٣ مليارات دولار) مقابل ٢٨٠٣٧٩ مليار ليرة (ما يعادل ١٨٦,٠ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٥. وعليه، تكون هذه الموجودات قد ازدادت بنسبة ٩,٩% في العام ٢٠١٦ مقابل زيادة أدنى نسبتها ٥,٩% في العام الذي سبق. ويُعزى التحسّن في العام ٢٠١٦ بوجه خاص إلى عمليات المقايضة الأخيرة لمصرف لبنان.

إجمالي موجودات / مطلوبات المصارف التجارية العاملة في لبنان - نهاية الفترة (مليار ليرة)



4-2

يعرض الجدول أدناه تطوّر أبرز بنود مطلوبات المصارف التجارية من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية من المجموع. وتظهر المقارنة بين نهاية العام ٢٠١٤ ونهاية العام ٢٠١٦ انخفاض حصة ودائع القطاع الخاص المقيم (من ٦٥,٠% إلى ٦٢,٩% تبعاً) وغير المقيم (من ١٧,٢% إلى ١٦,٦% تبعاً) مقابل ارتفاع حصة المطلوبات الأخرى (من ٣,٧% إلى ٦,٥% تبعاً) الناتجة بشكل خاص عن الهندسة المالية لمصرف لبنان بدءاً من أيار ٢٠١٦، علماً أن المطلوبات الأخرى تضم عادةً عمليات الانترنتك بين الفروع المصرفية في لبنان والفروع في الخارج وغيرها من المطلوبات وتشكّل مصدر تمويل إضافياً إلى جانب الودائع والرساميل.

مطلوبات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات ونسب مئوية)

٢٠١٦		٢٠١٥		٢٠١٤		
القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	
١٩٣٧٦٥	٦٢,٩	١٨٠٤٨٩	٦٤,٤	١٧٢٠٤١	٦٥,٠	ودائع القطاع الخاص المقيم
٥٩٥٦	١,٩	٥٠٧٤	١,٨	٤٨٤٢	١,٨	ودائع القطاع العام
٥١١٩٦	١٦,٦	٤٨٠٢٦	١٧,١	٤٥٦٨٠	١٧,٢	ودائع القطاع الخاص غير المقيم
٩٤٦٧	٣,١	٩٨٦٤	٣,٥	٨٧٩٥	٣,٣	التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم
٢٧٤٩٧	٨,٩	٢٥١٣١	٩,٠	٢٣٧١٩	٩,٠	الأموال الخاصة
٢٠١١٨	٦,٥	١١٧٩٥	٤,٢	٩٧٨٦	٣,٧	مطلوبات أخرى
٣٠٧٩٩٩	١٠٠,٠	٢٨٠٣٧٩	١٠٠,٠	٢٦٤٨٦٣	١٠٠,٠	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

5-2

وتبقى الودائع الإجمالية المورد الأساسي لنشاط المصارف التجارية العاملة في لبنان، إذ شكّلت ٨١,٥% من إجمالي المطلوبات في نهاية العام ٢٠١٦ (٨٣,٣% في نهاية العام ٢٠١٥) محافظةً على الحصة الراجحة من جانب المطلوبات. وإلى الودائع، تضيف المصارف مواردها الذاتية المتمثلة بالأموال الخاصة وموارد أخرى من السوق عند الحاجة. إذ يعتمد توسّع إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى حدّ كبير على نمو ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، والذي يغذيه تدفّق الأموال من الخارج وحركة التسليف للإقتصاد بقطاعيه العام والخاص. وتحاول المصارف زيادة مواردها المتوسطة والطويلة الأجل من خلال إصدار شهادات إيداع وأسهم تفضيلية وسندات دين مرؤوسة وتأمين خطوط ائتمان من مؤسسات ومنظمات وصناديق عربية وعالمية. إلا أن مجمل الموارد خارج الودائع والأموال الخاصة ما زالت متواضعة وتحتاج إلى تطوير أسواق رأس المال.

الودائع

6-2 في نهاية العام ٢٠١٦، وصلت قاعدة الودائع، والتي تشمل ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم وودائع بعض مؤسسات القطاع العام، إلى ٢٥٠٩١٨ مليار ليرة (ما يعادل ١٦٦,٤ مليار دولار) مقابل ٢٣٣٥٨٩ مليار ليرة (ما يعادل ١٥٤,٩٥ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٥. بذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة ٧,٤٪ في العام ٢٠١٦ مقابل زيادة أدنى مقدارها ٥٪ في العام ٢٠١٥. ويُعزى هذا التحسّن بوجه خاص إلى قيام المصارف بجهود كبيرة ونجاحها في اجتذاب ودائع جديدة من الخارج في إطار الهندسة المالية الأخيرة لمصرف لبنان. ومن المعلوم أنّ القطاع المصرفي يستقطب بشكل فاعل الودائع من الخارج في إشارة إلى أهمية دور الإغتراب على هذا الصعيد، بحيث تشكّل حركة تدفّق الرساميل والاستثمارات من المغتربين العاملين في الخارج دعامةً أساسية للقطاع المصرفي وللإقتصاد ككلّ، إضافةً إلى البعد الاجتماعي للدعم المادي للأسر اللبنانية.

7-2 في نهاية كانون الأول ٢٠١٦، بلغت حصة ودائع القطاع الخاص المقيم ٧٧,٢٪ من إجمالي الودائع وحصة القطاع الخاص غير المقيم ٢٠,٤٪ وتلك العائدة للقطاع العام ٢,٤٪. وتجدر الإشارة إلى أن الودائع تتضمن شهادات الإيداع التي تُصدرها المصارف، وقد بلغت قيمة هذه الشهادات ٥٠٠ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٦ شأنها في نهاية العام ٢٠١٥. وتتميّز الودائع المصرفية بكون غالبيتها حسابات ادّخار (أكثر من ٨٠٪) وقصيرة الأجل (أقلّ من ٩٠ يوماً). ومرةً أخرى، نجم نمو مجموع الودائع في العام ٢٠١٦ بوجه خاص عن زيادة ودائع المقيمين والتي استأثرت بحوالي ٧٦,٦٪ منه شأنها في العام ٢٠١٥. على صعيد آخر، توزّعت الودائع الإجمالية بين ٣٥,٧٪ بالليرة اللبنانية و٦٤,٣٪ بالعملات الأجنبية في نهاية العام ٢٠١٦ (٣٦,٥٪ و٦٣,٥٪ تبعاً في نهاية العام ٢٠١٥). وارتفعت قليلاً نسبة دولار وودائع القطاع الخاص إلى ٦٥,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ٦٤,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٥.

8-2 من جهة أخرى، تتركز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها، إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي ٦٩,٤٪ من الودائع الإجمالية في نهاية العام ٢٠١٦ موزعةً على ٤٨,٠٪ من العدد الإجمالي للمودعين، في حين تعود نسبة ٣٠,٦٪ من الودائع إلى المناطق الأخرى وتتنوّع على ٥٢,٠٪ من مجموع المودعين، ما يدلّ على اختلاف متوسط الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.

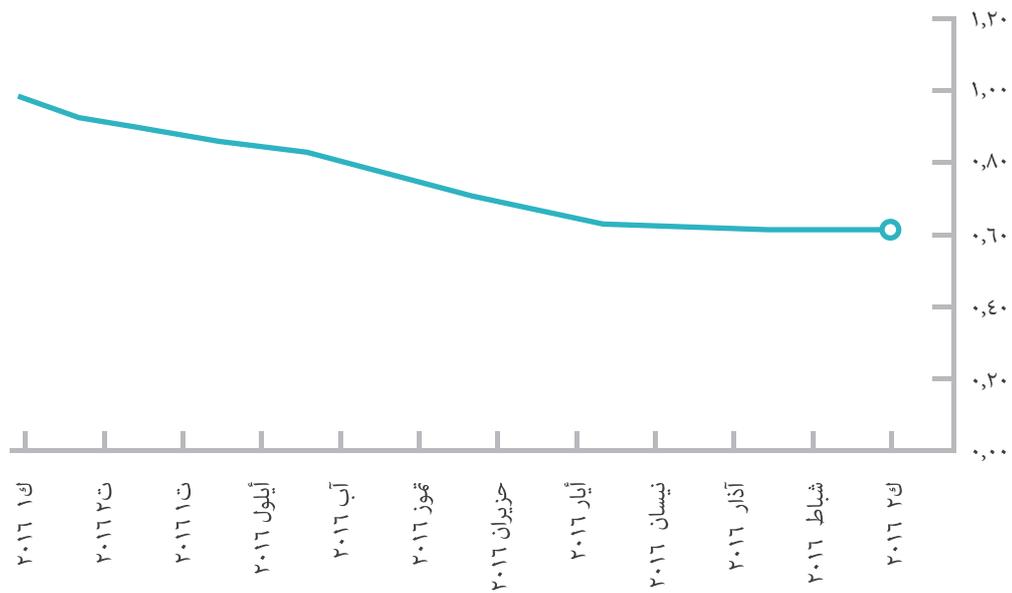
9-2 في موازاة استقرار معدلات الفائدة على سندات الخزينة في العام ٢٠١٦ شأنها في العام ٢٠١٥، بقي متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة شبه مستقرّ إذ بلغ ٥,٥٦٪ في العام ٢٠١٦ و٥,٥٨٪ في العام ٢٠١٥، فيما ارتفع متوسط الفائدة الدائنة على الدولار إلى ٣,٣٤٪ مقابل ٣,١٦٪ في التاريخين المذكورين على التوالي، وقد يكون ذلك ناتجاً جزئياً من ارتفاع معدّل الفائدة على الدولار خارجياً: فقد رفع بنك الاحتياطي الفدرالي معدلات الفائدة المرجعية لديه بواقع ربع نقطة مئوية في كانون الأول ٢٠١٥ وأعاد رفعها مرةً أخرى بالمقدار ذاته في كانون الأول ٢٠١٦، إضافةً إلى مفاعيل الهندسة المالية الأخيرة التي شجّعت على استقطاب الودائع بالدولار الأميركي وتركت أثراً على السيولة بالعملات الأجنبية.

تطور معدلات الفائدة الدائنة في سوق بيروت (%)



المصدر: مصرف لبنان

معدل ليبور على الدولار لثلاثة أشهر (%)



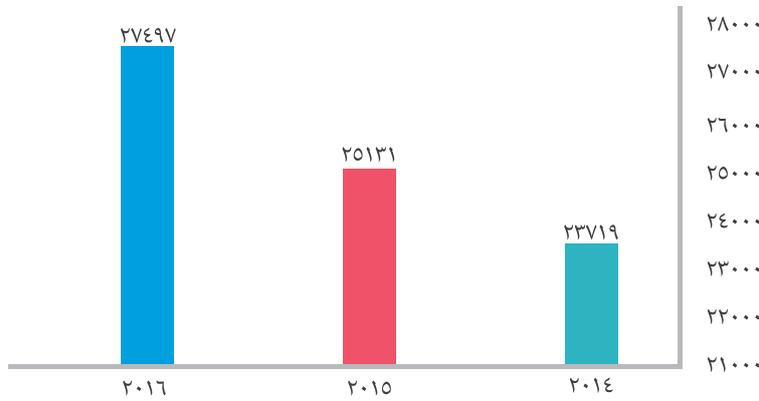
المصدر: مصرف لبنان

الأموال الخاصة

10-2

تستمرّ الأموال الخاصّة للمصارف التجارية العاملة في لبنان في الازدياد إذ وصلت إلى ٢٧٤٩٧ مليار ليرة (ما يعادل ١٨,٢ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ٢٥١٣١ مليار ليرة (ما يعادل ١٦,٧ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٥، لتسجّل بذلك زيادة نسبتهـا ٩,٤% في العام ٢٠١٦ مقابل ازديادها بنسبة ٦% في العام ٢٠١٥. وفي نهاية كانون الأول ٢٠١٦، شكّلت الأموال الخاصة ٨,٩% من إجمالي الميزانية (حوالي ٩% في نهاية العام ٢٠١٥)، و٣١,٩% من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص (٣٠,٧% في نهاية العام ٢٠١٥). وتعدّ هذه المعدّلات جيّدة بالمقارنة مع مثيلاتها في عدد كبير من الدول الأوروبية المتقدّمة. إضافة إلى قاعدة الودائع التي تؤمّن الإحتياجات التمويلية للقطاعين العام والخاص، يتمتّع القطاع المصرفي بالقدرة على استقطاب المزيد من الموارد المالية، نظراً للثقة التي يحظى بها لدى المستثمرين في لبنان والمنطقة على الرغم من الأوضاع الإقتصادية السائدة والمشهد الإقليمي الصعب الذي يلقي بثقله على لبنان.

الأموال الخاصة في المصارف التجارية - نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

11-2

إنّ للرساميل أهميّة في الحماية من المخاطر المختلفة التي يتعرّض لها المصرف وفي زيادة الثقة باستمراريتها، كما في حماية الزبائن والموظفين والمساهمين والاقتصاد بشكل عام. وتمنح الرساميل المزيد من عناصر القوّة والمرونة في تنفيذ التوسّع الداخلي والخارجي على صعيديّ الانتشار والأعمال. ويتوجّب على المصارف توسيع قاعدة رساميلها، التي تكوّنت من الرساميل الجديدة التي جذبتها المصارف من المستثمرين في لبنان والخارج من طريق إصدار الأسهم العادية والتفضيلية المصنّفة ضمن الأموال الخاصة الأساسيّة، كما من خلال إعادة ضحّ المصارف معظم أرباحها ضمن رساميلها من أجل توسيع قاعدة هذه الرساميل. بيد أنّ تصاعد مخاطر البلد يستدعي دوماً زيادة حجم الرساميل، ولو على حساب توزيع الأرباح، ما يعزّز الملاءة وسيولة الأسهم المتداولة والشفافية ومثانة المركز المالي للمصرف والقطاع ككلّ. ويتمّ ذلك بإشراف مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف.

12-2

تبقى الأموال الخاصة المساندة، التي تشمل السندات والقروض المرؤوسة وبعض أنواع الأسهم التفضيلية، متدنية بالمقارنة مع الأموال الخاصة الأساسية، وقد شكّلت ٦,٧٪ من الأموال الخاصة في نهاية العام ٢٠١٦ (٧,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٥). من الواضح أن ذلك يتناسب إلى حد كبير مع اتفاقية بازل ٣ لتعزيز متانة المصارف، والتي تتضمّن رفع مستوى الجودة في قاعدة رأس المال من خلال التركيز على مفهوم حقوق المساهمين ضمن الأموال الخاصة الأساسية Tier one وتهميش الأموال الخاصة المساندة Tier two. وقد عدّلت الاتفاقية الجديدة جذرياً بنية مفهوم الرأسمال ونوعيته، ما يؤمّن للمصارف عوامل المناعة الملائمة في حال تعرّض رساميلها لأيّ ضغط طارئ. ويكون ذلك دلالة على وضع سليم، لاسيّما أنّ نسبة السيولة فاقت النسبة المطلوبة (٣٠٪)، وهو أمر مهم للغاية بحيث باتت السيولة المصرفية بعد الأزمة المالية العالمية معطىً يضاهاى الملاءة أهمية. فمؤشرات الأداء المالي التي تمّ ذكرها والتي تعبر عن تغطية المخاطر بوجه عام، تشهد على حفاظ القطاع على مكانته المالية العالية. وتجدر الإشارة أخيراً إلى الدور الإيجابي الذي لعبته الرقابة المصرفية خلال السنوات الأخيرة في ازدهار الصناعة المصرفية في لبنان، لاسيّما لجهة الحفاظ على نسب ملاءة وسيولة عالية كانت وما زالت محلّ تقدير من قبل الزبائن والمؤسسات المالية الدولية رغم المخاطر السيادية التي تتوسّع في تفصيلها وكالات التصنيف وغيرها من المؤسسات المالية الدولية.

توظيفات القطاع المصرفي

13-2

حصلت بعض التغيّرات في بنية توظيفات المصارف التجارية عند مقارنة المعطيات في نهاية العام ٢٠١٦ قياساً على نهاية العام ٢٠١٤. فقد تابعت حصّة الودائع لدى مصرف لبنان منحى الإرتفاع لتصل إلى ٤٣,٧٪ من إجمالي التوظيفات في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ٣٦,١٪ في نهاية العام ٢٠١٤. في المقابل، تابعت حصّة التسليفات للقطاع العام تراجعها لتصل إلى ١٧,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ٢١,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٤، واستمرت حصّة الموجودات الخارجية في التراجع لتصل إلى ١١,٣٪ مقابل ١٣,٨٪ وذلك في نهاية التاريخين المذكورين على التوالي. كذلك، تراجعت قليلاً حصّة التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم من ٢٥,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٤ إلى ٢٥,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٦.

ويعرض الجدول أدناه تطوّر بنود موجودات المصارف التجارية من حيث القيمة المطلقة والأهميّة النسبية بين نهاية العام ٢٠١٤ ونهاية العام ٢٠١٦.

موجودات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات- ونسب مئوية)

٢٠١٦		٢٠١٥		٢٠١٤		
القيمة المجموع (%)	الحصة من المجموع (%)	القيمة المجموع (%)	الحصة من المجموع (%)	القيمة المجموع (%)	الحصة من المجموع (%)	
٤٣,٩	١٣٥٣٠٥	٣٨,٢	١٠٧٠٢١	٣٦,٤	٩٦٣١٤	موفورات
٤٣,٧	١٣٤٦١٢	٣٧,٩	١٠٦٣٢٩	٣٦,١	٩٥٧٠٧	منها: ودائع لدى مصرف لبنان
٢٥,٠	٧٦٩٤٣	٢٥,٨	٧٢٤٢٧	٢٥,٨	٦٨٣٩١	تسليفات للقطاع الخاص المقيم
١٧,٠	٥٢٣٤٤	٢٠,٣	٥٦٩٨٤	٢١,٣	٥٦٣٠٨	تسليفات للقطاع العام
١١,٣	٣٤٨٢٤	١٢,٨	٣٥٨٧٠	١٣,٨	٣٦٤٧٠	موجودات خارجية
٥,٥	١٦٩٤٥	٦,٢	١٧٤٢٢	٦,٩	١٨٣٤٢	منها: ودائع لدى القطاع المالي غير المقيم
٣,٠	٩٢٥٦	٣,٣	٩٣١٦	٣,١	٨٣٣٩	تسليفات للقطاع الخاص غير المقيم
٢,٨	٨٥٨٣	٢,٩	٨٠٧٧	٢,٨	٧٣٨٠	قيم ثابتة وموجودات غير مصنّفة
١٠٠,٠	٣٠٧٩٩٩	١٠٠,٠	٢٨٠٣٧٩	١٠٠,٠	٢٦٤٨٦٣	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

التسليفات للقطاع الخاص

14-2

واصلت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم ارتفاعها في العام ٢٠١٦ لتبلغ ٨٦١٩٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠١٦ مقابل ما يقارب ٨١٧٤٤ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٥. غير أنّ معدّل ارتفاعها أخذ في التباطؤ عموماً منذ ٥ سنوات، عاكساً مستوى النمو الاقتصادي الضعيف في لبنان، وقد بلغ ٥,٤% في العام ٢٠١٦ مقابل ٦,٥% في العام ٢٠١٥، لكنّ معدل نمو هذه التسليفات يبقى جيداً ومقبولاً في ظلّ بطء الحركة الاقتصادية في البلد وحالة عدم الاستقرار في المنطقة. وقد شكّلت التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، والتي تتعلّق في جزء كبير منها بتمويل مشاريع لرجال أعمال لبنانيين في الخارج، ولا سيّما في الدول العربية والإفريقية، ١٠,٧% من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ١١,٤% في نهاية العام ٢٠١٥.

إجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم - نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

15-2 وهكذا، تستمرّ المصارف في تمويل القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، أفراداً ومؤسسات، بكلفة مقبولة تراوح بين 7-8% في المتوسط بالليرة وبالعملات الأجنبية، ولآجال تتلاءم مع طبيعة الأنشطة المطلوب تمويلها. وقد قاربت التسليفات للقطاع الخاص المقيم ما يوازي 10.1% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2016. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنةً مع مثيلاتها في العديد من الدول الناشئة. وعلى سبيل المثال، بلغت هذه النسبة 69% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما المستوى المرتفع نسبياً لهذا المعدّل في لبنان فيمكن تفسيره، من جهة، بضخامة الطلب الخاص الممول في جزء كبير منه من قبل المصارف لصالح الأفراد والمؤسسات، وذلك من أجل الإستثمار وبخاصة الاستهلاك، ومن جهة أخرى، بضعف رسملة قطاع المؤسسات وطاقة هذه الأخيرة على التمويل الذاتي ولجوئها الكثيف إلى التمويل المصرفي بعيداً عن سوقّي الأسهم وسندات دين الشركات التي يفتقر إليها لبنان.

16-2 من ناحية أخرى، انخفضت نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية قياساً على الودائع بهذه العملات لتصل إلى 38,8% في نهاية كانون الأول 2016 مقابل 41,3% في نهاية كانون الأول 2015، فيما استمرت نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة في الإرتفاع لتصل إلى حوالي 28,2% في نهاية العام 2016 مقابل 25,6% في نهاية العام 2015. وتبقى نسبة التسليفات إلى الودائع منخفضة في لبنان، في إشارة إلى معدّلات السيولة المرتفعة التي يتمتع بها القطاع المصرفي اللبناني وإلى حجم الادّخار الوطني (مقيم وغير مقيم) المرتفع بالنسبة إلى القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

17-2 ومع ارتفاع التسليفات بالليرة بنسبة 14,7% في العام 2016 وبنسبة 9,7% في العام 2015، أي بوتيرة أسرع من نسبة ارتفاع التسليفات بالعملات الأجنبية التي بلغت 2,3% و5,5% في العامين المذكورين على التوالي، سجّل تراجع إضافي لمعدّل دولرة التسليفات ليصل إلى 72,6% في نهاية العام 2016 مقابل 74,8% في نهاية العام 2015. وجاء تراجع معدّل دولرة التسليفات في السنوات الأخيرة، وتحديدًا منذ العام 2009، كأحد أبرز نتائج الحوافز التي قدّمها مصرف لبنان لبعض أنواع التسليفات، وهي تتعلّق بصورة رئيسية بقروض سكنية بالليرة اللبنانية إضافةً إلى قروض إنتاجية لتمويل مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة وقروض تتعلّق بالتعليم العالي والمشاريع الصديقة للبيئة والزراعة (غير تلك المدعومة فوائدها). ومن المتوقع أن تزداد التسليفات بالليرة أيضاً في العام 2017 بعد أن قامت المصارف إثر عمليات المقايضة الأخيرة مع مصرف لبنان بتسويق منتجات عديدة بالليرة بعد توافر السيولة بالعملة الوطنية بشكل ملحوظ.

18-2 وقد استندت سياسة مصرف لبنان التحفيزية للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة إلى دعائم متنوّعة. نذكر منها أولاً الرزمة التحفيزية من السيولة بكلفة متدنّية للمصارف، والتي أطلقها مصرف لبنان في مطلع العام 2013 بموجب التعميم الوسيط رقم 2013/313، وشملت معظم القطاعات الإقتصادية وبخاصة قطاع السكن. فمع استمرار ضعف الطلب الخارجي بسبب الأوضاع القائمة، بادر مصرف لبنان إلى إعطاء دفع جديد لعملية النمو الإقتصادي من خلال تحفيز الطلب الداخلي عبر التسليف المصرفي، لا سيّما بالليرة، وبفوائد مقبولة. ووضع مصرف لبنان عبر مبادرته هذه نحو 1,4 مليار دولار في العام 2013 بتصرّف المصارف بفائدة 1%، لتستمرّ هذه الأخيرة في إفراض المؤسسات والأسر بهذه الآلية الجديدة بعد استنفاد آلية الإحتياطي الإلزامي، علماً أن

المصارف تتحمّل وحدها مخاطر التسليف. وحدّد مصرف لبنان كذلك بنية إفادة الأنشطة الاقتصادية من آلية التسليف هذه مع سقف للفوائد المدينة لا يتعدّى ٥٪. وكان ثمة تجاوب كبير مع البرنامج من قبل المصارف. وفي مطلع العام ٢٠١٤، وضع المصرف المركزي ضمن هذه الآلية مبلغاً إضافياً يناهز ٨٠٠ مليون دولار لمزيد من التحفيز الاقتصادي، كما أعاد المبادرة مرّة أخرى مخصّصاً مبلغ مليار دولار في كلّ من العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦ استكمالاً للمبادرات السابقة، وسيخصّص مبلغاً بقيمة مليار دولار لعام ٢٠١٧. تستهدف هذه المبادرات قطاعات الإسكان والتعليم والبيئة والطاقة البديلة وريادة الأعمال والأبحاث والتطوير والمشاريع الإنتاجية والاستثمارية الجديدة. ويتمثّل ثاني الحوافز بالتعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣٣١ المتعلّق باقتصاد المعرفة، كون هذا القطاع يشكّل محرّكاً للنمو في المستقبل. ويجيز هذا التعميم للمصارف والمؤسسات المالية المساهمة ضمن حدود ٣٪ من أموالها الخاصة في رسملة مشاريع ناشئة وحاضنات أعمال (Incubators) وشركات مسرّعة للأعمال (Accelerators) يكون نشاطها متمحوراً حول قطاع المعرفة، في حين يوفّر مصرف لبنان لهذه المشاريع ضماناً نسبته ٧٥٪ ممّا يحول دون مخاطرة المصارف بأموالها الخاصة. والغاية التي يتوخّاها مصرف لبنان من هذا التعميم تحريك آليات تأسيس شركات جديدة واعدة يمكن أن تتحوّل مستقبلاً إلى شركات قابلة لإغناء الثروة الوطنية وتأمين فرص عمل جديدة. وعمليات الرسملة من خلال شراكات ومساهمات في رأس المال هي مهمّة جديدة تتيح للمصارف دعم الكفايات الفكرية وأصحاب الابتكارات المهنية التي تندرج في إطار اقتصاد المعرفة. وفي العام ٢٠١٦، تمّ تعديل التعميم الأساسي رقم ٢٣ من خلال التعميم الوسيط رقم ٤١٩ بحيث لا يمكن أن يتجاوز مجموع مساهمات أيّ مصرف في "الشركات" نسبة ٤٪ من أمواله الخاصة، على ألاّ تزيد مساهمته في أيّ من الشركات التي يكون موضوعها محصوراً بالمشاركة في رأسمال "شركات ناشئة" (Venture Capital) عن ٢٠٪ من هذه النسبة وعن ١٠٪ في أيّ من "الشركات" الأخرى. غير أنه يعود للمجلس المركزي لمصرف لبنان، في حالات معلّلة، الموافقة على تخطّي أيّ من هذه النسب. واستناداً إلى مصرف لبنان، وقرت المصارف حتى نهاية حزيران ٢٠١٦ حوالي ٣٢٩ مليون دولار في اقتصاد المعرفة، منها ٢٩١ مليون دولار استثمرتها في صناديق ناشئة و٢٩,٥ مليون دولار في الحاضنات والمسرّعات و٩,٧ ملايين دولار وظفّتها مباشرة في الشركات. أما ثالث الدعائم فيقوم على تمديد آجال القروض المدعومة للقطاعات المنتجة ومنها السياحة، من ٧ إلى ١٠ سنوات^١، وذلك بموجب التعميم رقم ٢٠١٣/٣٣٥.

١ تمّ إلى ١٢ سنة، بموجب التعميم رقم ٢٠١٥/٤٠٠، ومؤخراً إلى ١٩ سنة بموجب التعميم رقم ٢٠١٧/٤٦٥.

التسليفات المدعومة والحائزة على تخفيض من الاحتياطي الإلزامي ومن الإلتزامات الخاضعة للإحتياطي الإلزامي (نهاية الفترة-مليار ليرة)

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٧٩٠٢	٧٢٥٠	٦٦٥٦	١-التسليفات المتوسطة والطويلة الأجل المدعومة فوائدها
٢١٤٦	٢٠٠٢	١٨٧١	٢-التسليفات المضمونة من شركة كفالات والمدعومة فوائدها
٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٣-التسليفات المدعومة والممنوحة استناداً للبروتوكول الموقع مع البنك الأوروبي للتمثير
٢٣٢	٢١٣	١٩١	٤-التسليفات المدعومة والممنوحة من مؤسسات الإيجار التمويلي
٨٠	٨٠	٨٠	٥-التسليفات المدعومة والممنوحة من مؤسسة التمويل الدولية IFC
١٦	١٦	١٦	٦-التسليفات المدعومة والممنوحة لتمويل رأسمال تشغيلي
٧	٧	٧	٧-التسليفات المدعومة والممنوحة من الوكالة الفرنسية للتنمية AFD
١٠٥٨٧	٩٧٧٢	٩٠٢٥	مجموع التسليفات المدعومة الفوائد والموافق عليها بين ١٩٩٧ و ٢٠١٦ (٧+٦+٥+٤+٣+٢+١)
٣٤٠١	٣٧٦٤	٣٩٣٩	التسليفات المستعملة الحائزة على تخفيض من الإلتزامات الخاضعة للإحتياطي الإلزامي
١٠٢٠١	٩٩١٥	٩٩٣٠	التسليفات المستعملة الحائزة على تخفيض من الإحتياطي الإلزامي

المصدر: مصرف لبنان

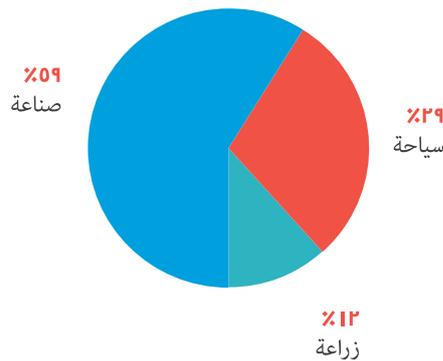
19-2

وتبيّن المعطيات الإحصائية أنّ التسليفات الحائزة على تخفيض من صلب الإحتياطي الإلزامي، وهي تسليفات ممنوحة بالليرة اللبنانية، ارتفعت بحوالي ٢,٩% في العام ٢٠١٦ لتصل قيمتها إلى ١٠٢٠١ مليار ليرة في نهايته بعد أن تراجعت بنسبة طفيفة (-٠,٢%) في العام ٢٠١٥. يُذكر أن ارتفاعها في السنوات التي سبقت نتج بشكل رئيسي عن ارتفاع القروض السكنية. أما التسليفات الحائزة على تخفيض من الإلتزامات الخاضعة للإحتياطي الإلزامي فانخفضت بنسبة ٩,٦% في العام ٢٠١٦ لتصل قيمتها إلى ٣٤٠١ مليار ليرة في نهايته بعد أن تراجعت بنسبة ٤,٤% في العام ٢٠١٥. ويعود الإرتفاع البسيط لهذه التسليفات أو تراجعها في السنوات القليلة الماضية إلى كون المصارف اعتمدت في تسليفاتها بوجه خاص على الرزم التحفيزية موضوع التعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣١٣ والتي سبق أن تطرقنا إليها.

20-2

أما إجمالي التسليفات المدعومة الفوائد الموافق عليها، فقد ارتفع بنسبة ٨,٣% في العام ٢٠١٦ ليصل إلى ١٠٥٨٧ مليار ليرة (أي ما يعادل ٧,٠ مليارات دولار) في نهايته بعد ارتفاعه بالنسبة ذاتها في العام ٢٠١٥. وشكّلت حصة قطاع الصناعة من هذه التسليفات بين العام ١٩٩٧ ونهاية العام ٢٠١٦ ما نسبته ٥٩,١% مقابل ٢٩,٤% لقطاع السياحة و١١,٥% لقطاع الزراعة. ويتمثل عنصر الدعم في أربعة مقومات: مدة القرض، وهي سبع أو عشر سنوات، وفترات السماح، ومستوى الفوائد المتدني في المتوسط، بالإضافة إلى تسهيلات وإعفاءات تتركز على استعمال أو تخفيض الإحتياطي الإلزامي.

توزّع التسليفات المدعومة على القطاعات الاقتصادية نهاية العام ٢٠١٦ (%)



المصدر: مصرف لبنان

21-2 | في السياق ذاته، لا بدّ من التذكير بأنّ المصارف تلعب دوراً كبيراً في صيغ التمويل المتخصّصة للقطاع الخاص، مؤسّسات وأفراداً، من جهة أولى، كشريك مع الدولة اللبنانية وأيضاً مع المؤسّسات المالية الدولية والإقليمية، ومنها مؤسّسة الاستثمار الخاصة لما وراء البحار (OPIC)، والبنك الأوروبي للتمثير (EIB)، والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، ومؤسّسة التمويل الدولية (IFC)، وصناديق التنمية العربية، وصندوق النقد العربي، إلخ..، ومن جهة ثانية، كمقرض يتحمّل وحده مخاطر هذه التسليفات ويعرض أنواعاً جديدة ومتنوّعة من القروض.

22-2 | وتشير الإحصاءات حول طبيعة التسليفات الممنوحة من قِبَل القطاع المالي، والعائدة إلى نهاية العام ٢٠١٦، إلى أنّ نسبة عالية منها - وقدرها ٧٢,٥٪ - هي قروض ذات آجال محدّدة في حين تأخذ نسبة ٢٧,٥٪ من إجمالي التسليفات شكل تسهيلات مكشوفة وغير موثّقة بضمانات (Overdrafts). مع العلم أنّ القروض المكشوفة (Overdrafts) تُمنح عادةً للزبائن ذوي الأهلية الائتمانية العالية أو كبار الزبائن حيث يتركز إجمالي التسليفات، ما يجعل حصّتها متناسبة مع توزّع التسليفات حسب القيمة والمستفيدين. وفي نهاية العام ٢٠١٦، بلغت حصّة القروض مقابل تأمين عقاري ٣٧,٣٪، وحصّة القروض بكفالات شخصيّة ١٨,٢٪، وحصّة القروض مقابل ضمانات نقدية أو كفالات مصرفية ١١,٥٪، في حين بلغت حصّة القروض مقابل ضمانات عينيّة أخرى ٣,٥٪، والقروض مقابل قيم مالية ٢,٠٪.

23-2 | على صعيد توزّع التسليفات على القطاعات الاقتصادية، فإنه يتوافق بصورة عامّة مع مساهمة القطاعات في الناتج المحليّ الإجمالي، إذا ما استثنينا القطاع الزراعي الذي يحتاج إلى آليات تمويل متخصّصة كما هي الحال في معظم دول العالم، المتطوّرة منها والناشئة.

توزع تسليفات القطاع المالي المستعملة على القطاعات الاقتصادية (كما في نهاية الفترة)

	كانون الأول ٢٠١٦		كانون الأول ٢٠١٥		كانون الأول ٢٠١٤	
	النسبة (%)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (%)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (%)	القيمة (مليار ليرة)
التجارة والخدمات	٣٢,٤	٣١٣٤٦	٣٣,٤	٣٠٩٩١	٣٤,٠	٢٩٣٧٣
البناء والمقاولات	١٨,٠	١٧٤١٤	١٧,٦	١٦٣٣٥	١٦,٧	١٤٤٧١
الصناعة	٩,٨	٩٥١٧	١٠,١	٩٣٩٨	١٠,٨	٩٣٢٠
القروض الشخصية	٣٠,٦	٢٩٦٦٢	٢٩,٢	٢٧٠٦٠	٢٨,٨	٢٤٩١١
منها: القروض السكنية	١٨,٦	١٧٩٨١	١٧,٧	١٦٤٥٧	١٧,٢	١٤٨٩٣
الوساطة المالية	٥,٣	٥١٦٩	٥,٩	٥٤٥٨	٦,٠	٥١٧١
الزراعة	١,٢	١١٤٦	١,١	١٠٦٤	١,٢	٩٩٤
قطاعات أخرى	٢,٦	٢٥٢٧	٢,٧	٢٤٦٨	٢,٥	٢٢١٤
المجموع	١٠٠,٠	٩٦٧٨١	١٠٠,٠	٩٢٧٧٣	١٠٠,٠	٨٦٤٥٤

المصدر: مصرف لبنان

يستمر تركّز التسليفات في قطاع التجارة والخدمات على الرغم من التراجع المستمرّ لحصة هذا القطاع، والتي انخفضت إلى ٣٢,٤٪ من إجمالي التسليفات في نهاية العام ٢٠١٦ من ٣٤,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٤، كما تراجعت حصة الصناعة إلى ٩,٨٪ من ١٠,٨٪ في نهاية التاريخين المذكورين على التوالي. في المقابل، ارتفعت حصة البناء والمقاولات إلى ١٨,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٦ من ١٦,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٤، كما واصلت حصة الأفراد أو القروض الشخصية ارتفاعها إلى ٣٠,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٦، مع ارتفاع حصة القروض السكنية التي تدخل ضمنها إلى ١٨,٦٪، فيما شهدت حصة القطاعات الأخرى تقلبات طفيفة صعوداً أو نزولاً.

ويُظهر توزع هذه التسليفات على المناطق والمستفيدين تركّزها الواضح في منطقة بيروت وضواحيها ولمصلحة ساكنيها، مع تسجيل تراجع بطيء وتدرجي مع الوقت في حصة هذه المنطقة لتصل إلى ٧٥,٧٪ من إجمالي التسليفات و ٥٤,٢٪ من مجموع المستفيدين في نهاية العام ٢٠١٦. ويُعتبر هذا التركيز منسجماً مع تركّز النشاط الإقتصادي وتركّز السكّان ومستوى المداخيل في العاصمة والضواحي.

24-2

25-2 ومن ناحية توزّع هذه التسليفات حسب الشرائح، تبين الإحصاءات أنّ التسليفات التي تزيد قيمتها عن مليار ليرة لبنانية يستفيد منها ١,٤% فقط (عدد هم ٨٣٧٣ شخصاً ومؤسسة) من إجمالي عدد المستفيدين والبالغ ٥٩٣٧٥٨ شخصاً ومؤسسة، وهذه النسبة المتدنية تنسجم مع ما هو قائم في معظم بلدان العالم. مع العلم أنه قد يكون شخصاً واحداً أو مؤسسة واحدة مستفيدة من أكثر من قرض واحد، وبالتالي فإن عدد المستفيدين المشار إليه قد يكون فعلياً أدنى ممّا هو مذكور.

توزّع التسليفات حسب القيمة والمستفيدين (نهاية العام ٢٠١٦ - %، مليار ليرة وعدد)

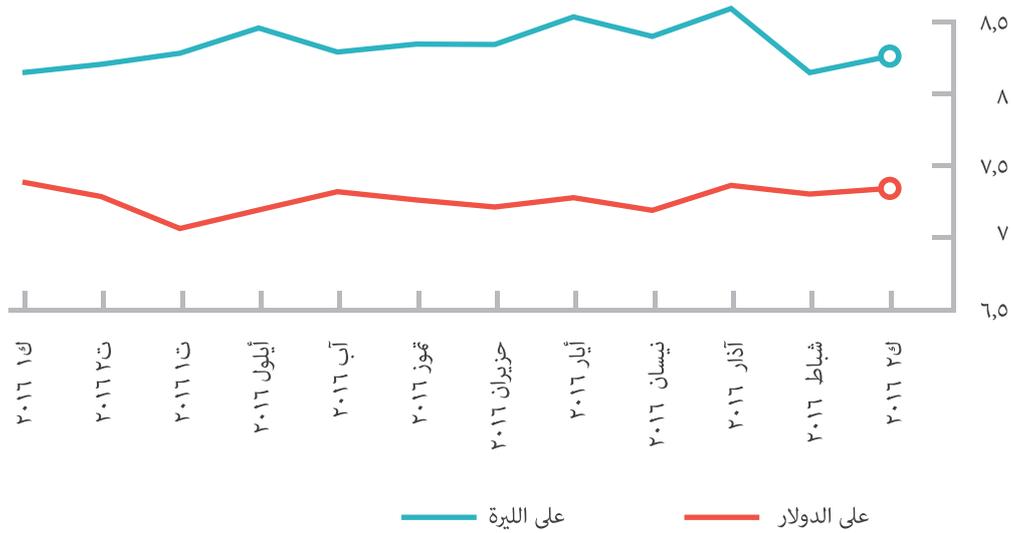
حسب عدد المستفيدين (%)	حسب القيمة (%)	
١٢,٠٨	٠,١٦	أقل من ٥ ملايين ليرة
٥١,٥٣	٣,٩٧	٢٥-٥ مليون ليرة
٢٠,٢٠	٥,٨٧	١٠٠-٢٥ مليون ليرة
١٣,٥٤	١٦,٥٢	٥٠٠-١٠٠ مليون ليرة
١,٢٤	٥,٢٣	١٠٠٠-٥٠٠ مليون ليرة
٠,٩٨	١٢,٧٩	٥٠٠٠-١٠٠٠ مليون ليرة
٠,٢١	٨,٨٥	١٠٠٠٠-٥٠٠٠ مليون ليرة
٠,٢٢	٤٦,٦٠	١٠٠٠٠ مليون ليرة وما فوق
٥٩٣٧٥٨	٩٦٧٨١	المجموع (مليار ليرة-عدد)

المصدر: مصرف لبنان

26-2

في ما يخص معدلات الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة، فقد ارتفع متوسط الفائدة المدينة على الدولار إلى ٧,٢٥٪ في العام ٢٠١٦ من ٧,٠٨٪ في العام ٢٠١٥ في موازاة ارتفاع مماثل تقريباً لمعدّلات الفائدة الدائنة على الدولار. وفي ما يتعلّق بمتوسط الفائدة المدينة على الليرة، فقد بلغ ٨,٣٥٪ في العام ٢٠١٦ وفقاً لاحتسابها قبل أي دعم أو تسهيل أو تنزيل من الإحتياطي الإلزامي مقابل ٧,٠٩٪ في العام ٢٠١٥. وبالتالي، لم يعد بالإمكان مقارنة المعدلات المدينة في العام ٢٠١٦ مع مثيلاتها في الفترات السابقة.

تطور معدلات الفائدة المدينة في سوق بيروت



المصدر: مصرف لبنان

التسليفات للقطاع العام

27-2

تراجعت تسليفات المصارف التجارية الممنوحة للقطاع العام إلى ما يوازي ٥٢٣٤٤ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ٥٦٩٨٤ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٥، أي بنسبة ٨,١٪ مقابل ارتفاع محدود بنسبة ١,٢٪ في العام ٢٠١٥. وجاء هذا التراجع في العام ٢٠١٦ بشكل أساسي نتيجة عمليات بيع صافية لسندات يوروبندز (أي أنّ قيمة عمليات البيع فاقت عمليات الشراء التي حصلت في النصف الأول من العام ٢٠١٦) ضمن إدارة السيولة والربحية وفي إطار الهندسة المالية الأخيرة لمصرف لبنان. ففي العام ٢٠١٦، تراجعت التسليفات بالليرة بقيمة ١٢٣٠ مليار ليرة وبنسبة ٤,٠٪ والتسليفات بالعملات الأجنبية بقيمة ٢٢٦٢ مليون دولار وبنسبة ١٢,٨٪.

28-2 وفي التفصيل، انخفضت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى ٢٨٩٣٦ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ٣٠٢٤٣ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٥، ما يشير إلى أن الاكتتابات الجديدة كانت دون الإستحقاقات، مع العلم أن المصارف تركّز اكتتاباتها على الفئات الطويلة الأجل (٧ سنوات وما فوق) ذات المردود الجيد والتي باتت تُصدّر بشكل دوري، كما أنها اكتتبت في شهر كانون الأول ٢٠١٦ بسندات خزينة له سنوات (بقيمة ١١٠٠ مليار ليرة) أصدرتها وزارة المالية بمردود استثنائي بلغ ٥٪ لاستيعاب سيولة المصارف الفائضة بالليرة لدى مصرف لبنان والناجمة عن الهندسة المالية الأخيرة.

29-2 في ما يخصّ محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبندز، انخفضت إلى ١٥٣٨٣ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠١٦ من ١٧٦٤٥ مليوناً في نهاية العام ٢٠١٥ بعد أن باع عدد من المصارف سندات يوروبندز من محفظته بغية تأمين السيولة بالعملة الأجنبية كما تمّت الإشارة إليه.

30-2 نتيجةً لذلك، ارتفعت حصة التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة إلى ٥٥,٧٪ من إجمالي التسليفات للقطاع العام في نهاية العام ٢٠١٦ من ٥٣,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٥، فيما انخفضت حصة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى ٤٤,٣٪ مقابل ٤٦,٧٪ في نهاية العام المذكورين على التوالي.

الموجودات الخارجية

31-2 تراجعت ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة قليلاً في العام ٢٠١٦ لتبلغ ١١,٢ مليار دولار في نهاية العام المذكور مقابل ١١,٦ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥. وبذلك، تكون هذه الودائع قد انخفضت بنسبة ٢,٧٪ في العام ٢٠١٦ مقابل انخفاضها بنسبة ٥,٠٪ في العام ٢٠١٥. وقد تراجعت نسبتها إلى ١٠,٥٪ من ودائع الزبائن لدى المصارف بالعملة الأجنبية في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ١١,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٥. ويُعزى ذلك بخاصة إلى مردودها المنخفض جداً وتفضيل المصارف توظيفها لدى مصرف لبنان، علماً أن هذا الأخير يُعيد بدوره توظيفها لدى مصارف في الخارج، ما يعني أن هذه التوظيفات ما زالت تتمتع بالنسبة إلى المصارف بمستوى السيولة والمخاطر ذاته، في وقت تُساهم في تدعيم احتياطات مصرف لبنان من العملات الأجنبية وفي ترسيخ الإستقرار النقدي. وتجدر الإشارة إلى أن مستوى هذه الموجودات في نهاية العام ٢٠١٦ كان قريباً منه في نهاية العام الذي سبق، ليسجل ارتفاعاً متتالياً في الأشهر الأولى من العام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى كونها رافداً مهماً للسيولة بالعملة الأجنبية، تلعب هذه الودائع لدى المراسلين وظيفة هامة في تمويل تبادلات لبنان مع الخارج كما في إدارة المخاطر. لذلك، وعلى الرغم من المردود المنخفض نسبياً لهذه التوظيفات الخارجية، تسعى المصارف دائماً في إدارة مواردها إلى تأمين حدّ أدنى من السيولة بالعملة الأجنبية لدى المصارف المراسلة بما يساعد على احتواء أية تطوّرات سلبية طارئة، كما يحدّ من ممارسات التجنّب من المخاطر المتعلقة بالمصارف المراسلة الـ De-risking.

32-2 واستقرت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة، صافيةً من الالتزامات تجاه المصارف غير المقيمة، على حوالي ٥ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٦ شأنها في نهاية العام ٢٠١٥. وبتعبير آخر، غطت الودائع لدى المصارف المراسلة ١,٨ مرة الالتزامات الخارجية تجاه المصارف غير المقيمة في نهاية كلّ من العامين ٢٠١٦ و٢٠١٥. مع

الإشارة إلى أن المصارف غير المقيمة التي تملك حسابات دائنة في القطاع المصرفي هي في جزء كبير منها مصارف تابعة للمصارف اللبنانية.

33-2 من جهة أخرى، تراجعت موجودات المصارف الخارجية الأخرى إلى ٥٧٢٠ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ٦٠٥٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٥، أي بنسبة ٥,٦% بعد تراجعها بنسبة ٦,٧% في العام ٢٠١٥. وتدخل بشكل أساسي ضمن هذه الموجودات الإستثمارات المباشرة في رساميل المصارف الشقيقة أو التابعة، وأيضاً الإستثمارات في سندات الدين في الخارج التي لا تقلّ درجة تصنيفها عن BBB على أن تكون خاضعة لرقابة بلدان مصنّفة تصنيفاً سيادياً بدرجة BBB وما فوق في حال كانت صادرة عن شركات. وتدرّ هذه التوظيفات مردوداً مرتفعاً قياساً على الودائع لدى المصارف غير المقيمة، كما تشكّل هذه الموجودات الخارجية تنوعاً مرغوباً فيه للتوظيفات الخارجية وتالياً توزيعاً للمخاطر.

الودائع لدى مصرف لبنان

34-2 تابعت موجودات المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ارتفاعها في العام ٢٠١٦ لتصل قيمتها إلى ١٣٤٦١٢ مليار ليرة في نهاية العام المذكور مقابل ١٠٦٣٢٩ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٥. فتكون بذلك قد ارتفعت بمقدار ٢٨٢٨٤ مليار ليرة وبنسبة ٢٦,٦% مقابل زيادةٍ تبلغ قيمتها ١٠٦٢١ مليار ليرة ونسبتها ١١,١% في العام ٢٠١٥. وارتفعت حصّتها من إجمالي التوظيفات المصرفية إلى ٤٣,٧% (المستوى الأعلى لها تاريخياً) في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ٣٧,٩% في نهاية العام ٢٠١٥.

35-2 ويُعزى الارتفاع الملحوظ في العام ٢٠١٦ بشكل خاص إلى الهندسة المالية التي قام بها مصرف لبنان والتي قضت باكتتاب المصارف بشهادات إيداع بالدولار لدى مصرف لبنان، إضافة إلى أن المصارف أودعت لديه فائض السيولة الناتجة عن حسم سندات الخزينة بالليرة. ونتج الإرتفاع الكبير لهذه التوظيفات في العامين السابقين عن الفائض في موارد المصارف التي لم توظّف في الإقتصاد- مع حصول تباطؤ في حركة التسليف للقطاع الخاص وتراجع أو زيادة طفيفة في التسليفات للقطاع العام- وعن إعادة توزيع المحافظ لا سيّما الودائع لدى المصارف المراسلة، هذا بالإضافة إلى تكوين الإحتياطي الإلزامي بالليرة والودائع الإلزامية بالعملات الأجنبية. يُذكر أن مصرف لبنان بات يُصدر، منذ مطلع العام ٢٠١٥، شهادات إيداع لصالح المصارف بالليرة وبالدولار لعشرين وثلاثين سنة، إضافة إلى الفئات الأخرى التي درجت العادة على إصدارها سابقاً. وتجدر الإشارة إلى أن إيداعات المصارف بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان تساهم إلى حدّ كبير في تدعيم الاستقرار النقدي.

ثالثاً المصارف وإدارة المخاطر

1-3 | يترافق العمل المصرفي مع تعرّض المصارف لأنواع عدّة من المخاطر تعمل على إدارتها على نحو فعّال. وتعتمد المصارف اللبنانية الممارسات والقواعد التنظيمية والرقابية التي تستند إليها الصناعة المصرفية العالمية في هذا المجال، مُلتزمةً تحديداً بالنظم وبضوابط العمل المصرفي التي تضعها السلطات النقدية والرقابية في لبنان كما في جميع الدول التي تعمل فيها، ومنها ما يتعلّق بتطبيق معايير يفرضها الواقع اللبناني إضافةً إلى المعايير الدولية، مع تكييف هذه القواعد والمعايير أحياناً مع البنية المصرفية اللبنانية وخصوصيّتها وترك هامش من المرونة في التطبيق وتدرّجية في التنفيذ وفق الحاجة.

2-3 | في السنوات الأخيرة، اتّخذ مصرف لبنان مزيداً من الإجراءات الإحترازية هدفت إلى إدارة أفضل للمخاطر المصرفية، وتناولت بوجه خاص مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والتي سنتوقّف عندها في الفقرة اللاحقة. كما تناولت نواحي أخرى من العمل المصرفي، نذكر منها تعديل نظام المصلحة المركزية للمخاطر المصرفية باتّجاه مزيد من الصرامة، وتصنيف مخاطر الديون، وتوزيع محافظ الإئتمان الرئيسية، وإعادة هيكلة الديون، والإقراض للمقرّبة، والتسليفات العقارية، ووضع سقوف جديدة على قروض التجزئة، وتكوين مؤونات واحتياطي عام على قروض التجزئة عند بروز أو حتى عدم بروز مؤشرات تعثّر في التسديد، وتكوين مؤونات إجمالية على محفظة القروض المنتجة للفوائد من غير قروض التجزئة. ونذكر منها أيضاً تكوين مؤونات بالليرة من الأرباح الناتجة عن عمليّات الهندسة المالية التي نفّذها مصرف لبنان في العام ٢٠١٦، وتطبيق حدود دنيا جديدة لنسب الملاءة بالإضافة إلى "احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة" (Capital Conservation Buffer). ولمزيد من التفصيل حول التدابير المتّخذة في العام ٢٠١٦، يُرجى مراجعة القسم الثاني من هذا التقرير.

من ناحية أخرى، أنشأ مصرف لبنان "وحدة التحقّق" (Compliance Unit) في بداية العام ٢٠١٦ والتي تهدف إلى التأكّد من التزام جميع الوحدات في مصرف لبنان، وأيضاً في المصارف والمؤسّسات الأخرى المرخّصة من قبل مصرف لبنان بالقوانين والأنظمة المرعية الإجراء، وبخاصّة تلك المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وإلى اقتراح التدابير لتجنّب و/أو لإدارة المخاطر التي قد تنتج عنها. وكان مصرف لبنان قد أنشأ في العام ٢٠١٤ "وحدة الإستقرار المالي" (Financial Stability Unit) التي من مهامها الأساسيّة مراقبة الوضع المالي والمصرفي واستشراف المخاطر والأزمات المحتملة وتجنّب وقوعها.

مخاطر السمعة Reputation Risk الناتجة عن عدم تطبيق اجراءات الإمتثال (Compliance)

3-3

تنخرط المصارف اللبنانية جدياً في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية المفروضة على الأفراد والمؤسسات في عدد من الدول، أولاً بقرار واع ومسؤول من إدارتها، وثانياً التزاماً منها بالقانون رقم ٢٠١٥/٤٤ وقبله بالقانون رقم ٢٠٠١/٣١٨ ومعايير الصناعة المصرفية العالمية وبالتعاميم واللوائح الصادرة عن السلطات النقدية والرقابية، وذلك بهدف حماية القطاع المصرفي ومدّخرات اللبنانيين وحماية الإقتصاد اللبناني. وقد طوّرت المصارف في هذا المجال طيلة السنوات الماضية سياسات وأنظمة فعّالة، أكسبتها مصداقية في الأسواق المالية العالميّة. والمصارف مستمرة وبقوة في الإلتزام بقواعد مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومعرفة العملاء. وتركّز المصارف على إخضاع موظفيها بشكل دائم ومكثّف لدورات تدريبية وورش عمل تتناول القوانين والأنظمة وكذلك المعايير والتطوّرات العالمية ذات الصلة، والتوعية على كيفية رصد وتجميد حركات الأموال المشبوهة والإبلاغ عنها والتواصل الدائم مع هيئة التحقيق الخاصّة، بهدف الوصول إلى مستوى أعلى من الثقافة والتقنيّة والإحترافية في العمل المصرفي.

4-3

واكتمل الإطار القانوني لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومحاربة التهرب الضريبي بعد إقرار سلسلة من القوانين المالية في العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦، ما يحمي عمل وممارسة المصارف على هذا الصعيد علاوةً طبعاً على تعاميم وقرارات مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصّة. نذكر من هذه القوانين: القانون ٢٠١٦/٥٥ المتعلّق بتبادل المعلومات لغايات ضريبية (الذي استبدل القانون ٢٠١٥/٤٣)، القانون ٢٠١٦/٧٥ المتعلّق بإلغاء الأسهم لحامله والأسهم لأمر، القانون ٢٠١٦/٧٧ الذي يُعدّل المادة ٣١٦ من قانون العقوبات والمتعلّقة بتمويل الإرهاب، القانون ٢٠١٥/٤٤ المتعلّق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، القانون ٢٠١٥/٤٢ المتعلّق بالتصريح عن نقل الأموال عبر الحدود، والقانون ٢٠١٥/٥٣ المتعلّق بانضمام لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩.

5-3

كذلك، اتّخذ المصرف المركزي في السنوات الماضية إجراءات مكثّفة وهامّة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، نذكر منها إصداره التعميم رقم ٢٠١٢/١٢٦ الذي يختصّ بعلاقة المصارف بالمراسلين، والتعميم رقم ٢٠١٣/١٢٨ الذي يتعلّق بإنشاء دائرة امتثال Compliance Department، ليُصدر في أيلول ٢٠١٤ التعميم الوسيط رقم ٣٧١ الذي يطلب فيه من المصارف، من بين أمور عدّة، تعيين مسؤول عن مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في كلّ من فروع المصرف. ومن خلال التعميم الوسيط رقم ٣٩٣ الصادر في حزيران ٢٠١٥، طلب من المصارف وضع نظام ضبط داخلي فاعل لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في ما يتعلّق بالعمليات الماليّة والمصرفية بالوسائل الإلكترونيّة. كما أصدر في كانون الأول ٢٠١٥ التعميم الأساسي رقم ١٣٦ المتعلّق بتطبيق قرارات مجلس الأمن رقم ١٢٦٧ (١٩٩٩) ورقم ١٩٨٨ (٢٠١١) ورقم ١٩٨٩ (٢٠١١) والقرارات اللاحقة المتعلّقة بهذا الخصوص. وبموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤١١، منع مصرف لبنان المصارف من التعامل مع الشركات التي تكون أسهمها لحامله، وفي نيسان ٢٠١٦، منع المصارف من اصدار البطاقات المُسبقة الدفع التي لا ترتبط بحساب مصرفي. كما أصدر في أيار ٢٠١٦ التعميم الأساسي رقم

١٣٧ المتعلّق بأصول التعامل مع القانون الأميركي الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٨ ومع أنظمتها التطبيقية حول منع ولوج "حزب الله" إلى المؤسسات المالية الأجنبية وغيرها من المؤسسات. كما عدّل من خلال التعميم الوسيط رقم ٤٢١ الصادر في أيار ٢٠١٦ نظام مراقبة العمليّات الماليّة والمصرفيّة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب موضوع التعميم الأساسي رقم ٨٣، حيث أضاف، من بين أمور عدّة، بعض أنواع المؤسسات (مثل كونتورات التسليف) والجمعيات التي لا تتوخّى الربح كي تؤخذ بعين الاعتبار ضمن مخاطر العميل (المرتفعة). كما طلب إنشاء "لجنة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب" على مستوى مجلس الإدارة AML/CFT Board Committee بدل اللجنة المتخصصة بهذا الموضوع والتي كانت قائمة سابقاً. وفي آب ٢٠١٦، أي قبل إقرار القانون ٢٠١٦/٥٥ المتعلّق بتبادل المعلومات لغايات ضريبية، بادر مصرف لبنان إلى إصدار التعميم الأساسي رقم ١٣٨، الذي طلب بموجبه من المصارف اتّخاذ الإجراءات كافّة لتزويد هيئة التحقيق الخاصّة بالمعلومات التي قد تطلبها السلطات الأجنبية في إطار تبادل المعلومات الضريبية تطبيقاً لتوصيات المنتدى العالمي Global Forum حول الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية ولتوصيات منظمّة التعاون والتنمية الإقتصادية OECD. كما طلب من خلال التعميم الوسيط رقم ٤٣١ الصادر أيضاً في آب ٢٠١٦، أن يقوم كلّ مصرف بتزويد "وحدة الإمتثال" لدى مصرف لبنان بعض المعلومات، منها، على سبيل المثال، السيرة الذاتية للمدراء في دائرة الإمتثال، والهيكل التنظيمي المفصّل لدائرة الإمتثال، ونظام عملها وبرنامجها.

6-3

في الإطار ذاته، وبقرار من لجنة التحقّق ومكافحة تبييض الأموال في جمعية المصارف، تواصلت في العام ٢٠١٦ اللقاءات الموسّعة لمسؤولي دوائر الإمتثال Compliance General Meeting، والتي باتت تُعقد على نحو دوري منذ العام ٢٠١٣، وتمّ التباحث والتنسيق في اجتماعاتها الأخيرة في مواضيع متعدّدة ذات صلة بنطاق عمل التحقّق، منها على سبيل المثال العلاقات مع المصارف المراسلة وسياسة تجنّب المخاطر، ونتائج زيارات وفد جمعيتي المصارف إلى عواصم المال العالمية، والإلتزام بالقوانين والمتطلّبات الدولية بما فيها تطبيق العقوبات الدولية على حزب الله وبخاصة الأميركية منها، والسياسات والإجراءات المتعلّقة بمكافحة الرشوة والفساد، والتبادل التلقائي للمعلومات الضريبية وكيفية التحضّر له، إضافةً إلى غيرها من المواضيع.

وفي إطار سعيها الدائم لنشر الوعي ودعم المصارف المتوسطة والصغيرة، طلبت جمعية المصارف من شركة ديلويت Deloitte تطوير دليل حول معيار الإبلاغ الموحد Common Reporting Standard CRS تمّ توزيعه على المصارف في شباط ٢٠١٧، بعد أن وزعت سابقاً على المصارف عدداً من الأدلة الهامّة، نذكر منها دليل العقوبات (٢٠١٥)، ودليل السياسات والإجراءات المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب (٢٠١٣)، والدليل الشامل لسياسة قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الأجنبية FATCA (٢٠١٣).

وتابعت جمعية مصارف لبنان والمصارف اللبنانية في العام ٢٠١٦ تحركاتها الخارجية الدورية التي استهدفت بشكل خاص الولايات المتحدة الأميركية وعدداً من الدول الأوروبية ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة إلى القطاع المصرفي، وتواصلت مع مسؤولين رسميين ومصرفيين وبخاصة مسؤولي دوائر الإلتزام، وذلك بهدف تحسين سمعة القطاع المصرفي اللبناني وصورته في الخارج، واستمرار لا بل تعزيز العلاقة مع المصارف المراسلة وتلافي

سياسة تجنّب المخاطر De Risking، ليبقى لبنان جزءاً من النظام المالي العالمي، خدمةً لمصلحة الزبائن والقطاع المصرفي والإقتصاد اللبناني. كما استقبلت الجمعية في مقرّها وفوداً أجنبية للغايات ذاتها، نذكر منها وفد بنك الإحتياطي الفدرالي- نيويورك في أيلول ٢٠١٦، الذي أشاد بمدى التطوّر والمهنية في المصارف اللبنانية في مجال عمل التحقّق ونوّه بالموارد البشرية ذات الكفاءة العالية.

مخاطر الملاءة Solvency Risk

7-3

تولي المصارف أهمية خاصة لموضوع المخاطر المرتبطة بضعف الملاءة أو بعدم كفاية رأس المال لتغطية جميع أنواع المخاطر الكامنة في الأعمال التجارية اليومية للمصرف. وتسعى دائماً إلى تعزيز ملاءتها وقاعدة رساميلها ليس فقط لمواجهة المخاطر المتعدّدة وتغطية الخسائر المحتملة والإلتزام بالمعايير المحليّة والدولية ذات الصلة، بل أيضاً للإحتفاظ بالمتانة الماليّة العالية لدعم متطلبات النمو والتوسّع في النشاطات القائمة والمُحتملة وفي أسواق المال، إضافةً الى حماية أموال المودعين والمقرضين الآخرين والمستثمرين في المصارف. وتتمّ عمليّة تقييم ومتابعة كفاية رأس المال بما يتوافق مع السياسات والإجراءات الموضوعية من قبل إدارات المصارف وبالنظر الى القواعد والنسب والتدابير الموضوعية من قبل السلطات الرقابية المحليّة، وبالتالي وفقاً لأحكام التعاميم الصادرة حول كفاية رأس المال، ولا سيّما التعميم الأساسي لمصرف لبنان رقم ٤٤ وتعديلاته. فتتمّ ملاءمة حجم رأس المال المطلوب في جميع الظروف والأوقات مع حجم الأصول داخل الميزانية والإلتزامات خارج الميزانية المرجّحة بأوزان المخاطر Risk weighted assets and off balance sheet commitments، وبالتحديد مخاطر الائتمان Credit Risk، ومخاطر السوق Market Risk، والمخاطر التشغيلية Operational Risk، وفقاً لما هو معمول به في الصناعة المصرفية الدولية وتبعاً للمعايير العالمية.

8-3

تعتمد المصارف اللبنانية بشكل عام في قياس حجم الموجودات المرجّحة بأوزان مخاطر الائتمان Credit risk weighted assets على المقاربة النموذجيّة Standardized approach. وتعتمد في تقييم حجم الموجودات المرجّحة بأوزان مخاطر السوق Market risk weighted assets منهج القياس المعياري Standardized measurement method، كما تعتمد في قياس المخاطر التشغيلية، مقارنة المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach. ولتلبية متطلبات كفاية رأس المال بحسب المعايير الدولية المعروفة ببازل III، وضع مصرف لبنان في العام ٢٠١١ حداً أدنى من نسب رأس المال الى الأصول المرجّحة بالمخاطر لتحقيقه تدريجياً بحلول نهاية العام ٢٠١٥. وفي أيلول ٢٠١٦، طلب من المصارف الإلتزام لفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ بالحدود الدنيا الجديدة لنسب الملاءة، وهي التالية:

- في ما يخصّ نسبة حقوق حملة الأسهم العادية إلى مجموع الموجودات المرجّحة Common Equity Tier 1 Ratio، المطلوب الوصول إلى نسبة ٨,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٦، و٩٪ في نهاية العام ٢٠١٧، و١٠٪ في نهاية العام ٢٠١٨.

- في ما يتعلّق بنسبة الأموال الخاصّة الأساسيّة إلى مجموع الموجودات المرجّحة Tier 1 Ratio، المطلوب الوصول إلى نسبة ١١٪ في نهاية العام ٢٠١٦، و١٢٪ في نهاية العام ٢٠١٧، و١٣٪ في نهاية العام ٢٠١٨.

١ لتصل نسبة حقوق حملة الأسهم العادية إلى مجموع الموجودات المرجّحة Common Equity Tier 1 Ratio إلى ما لا يقلّ عن ٨٪، ونسبة الأموال الخاصّة

الأساسية إلى مجموع الموجودات المرجّحة Tier 1 Capital Ratio إلى ما لا يقلّ عن ١٠٪، ونسبة الأموال الخاصّة الاجمالية إلى مجموع الموجودات المرجّحة Total

Capital Ratio إلى ما لا يقلّ عن ١٢٪، وتتضمّن هذه النسب إحتياطي الحفظ على الأموال الخاصّة Capital Conservation Buffer على ان يبلغ ٢,٥٪ من الموجودات المرجّحة في نهاية العام ٢٠١٥.

- في ما يخص نسبة الأموال الخاصة الإجمالية إلى مجموع الموجودات المرجحة Total Capital Ratio المطلوب الوصول إلى نسبة ١٤٪ في نهاية العام ٢٠١٦، و١٤,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٧، و١٥٪ في نهاية العام ٢٠١٨، مع العلم أن اتفاقية بازل الثالثة تعطي مهلة للوصول إلى معدّل ١٠,٥٪ حتى العام ٢٠١٩.
- وتتضمّن جميع هذه النسب احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصّة (Capital Conservation Buffer) على أن يبلغ ٤,٥٪ من الموجودات المرجحة في نهاية العام ٢٠١٨.

9-3

ويتمتع القطاع المصرفي اللبناني بمستويات ملاءة مرتفعة بأفضل مقاييس الصناعة المصرفية العالمية ومنها بازل، إذ بلغ معدّل الملاءة لديه (Total Capital/Risk Weighted Assets) بحسب آخر المعلومات الصادرة عن السلطات النقدية والرقابية ١٤,٦٪ في نهاية حزيران ٢٠١٦ بمعيار بازل ٣ مقابل ١٥,١٪ في نهاية العام ٢٠١٥. ولم يواجه القطاع المصرفي مصاعب ترتبط بتطبيق مقرّرات بازل ٣، وعمد في السنوات الأخيرة الماضية إلى تقوية الأموال الخاصّة الأساسية من خلال إعادة ضخّ جزء من الأرباح في الأموال الخاصّة ومن خلال إصدار الأسهم. ويواكب الجهاز المصرفي دوماً التنظيمات والتدابير الجديدة المطروحة على الصعيد العالمي، والتي أصبحت أكثر تشدّداً مع رفع مستوى النوعية والشفافية في قاعدة رأس المال وتعزيز درجة تغطية المخاطر وضبط عملية الإفراط في الاستدانة، أو نسبة الدين في الموارد المصرفية وغيرها من الأمور، مع الإشارة إلى أنّ لجنة بازل تترك للسلطات النقدية المحليّة هامشاً مهماً لتقدير ما يلائم السوق المحليّة.

ولا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أنّ تمثين القاعدة الرأسمالية للمصارف كان أحد أهداف العمليات المالية التي نفّذها مصرف لبنان في العام ٢٠١٦، لكي تلتزم هذه الأخيرة بالمعايير الدولية الجديدة وتستمرّ بالتالي في تمويل الإقتصاد وفي دعم احتياطات مصرف لبنان. لذلك، طلب مصرف لبنان^٢ من المصارف تخصيص الفائض الناتج عن هذه العمليات في الشريحة الثانية من رأس المال (Tier II Capital) ما يمكّن المصارف من استعماله، بين أمور عدّة، في تأمين الإلتزام بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (IFRS9) في بداية العام ٢٠١٨ وفي بلوغ معدّلات الملاءة التي يطلبها مصرف لبنان والتي فصلناها أعلاه.

مخاطر الإقراض Credit Risk

10-3

تماشياً مع مبادئ الإدارة الرشيدة والإمتثال الدولية Compliance and Corporate Governance International Guidelines، تعتمد المصارف العاملة في لبنان إلى تحديد مستوى الرغبة في اتّخاذ المخاطر الإئتمانية Credit risk appetite والحدود أو السقوف الإئتمانية Credit risk limits من قبل مجالس إدارتها، والتي تبّلع هذا الأمر بدورها إلى اللجان والمديريات المختصّة لاعتماد السياسات والتدابير الإجرائيّة التي تتناسب مع قراراتها والأهداف الموضوعية. وتسعى المصارف إلى السيطرة على/ أو الحدّ من مخاطر الإئتمان وضبطها عن طريق وضع حدود أو سقوف قصوى limits على حجم المخاطر التي هي على استعداد لقبولها، أكان بالنسبة إلى الأطراف المُقابلة Counterparties أو إلى التركّز القطاعي والجغرافي

Industry and geographic concentration، كما من خلال رصد ومتابعة درجة التعرّض للمخاطر Risk Exposures وتلاؤمها أو تماشيها مع الحدود المرسومة. فهناك سقف موضوعة للتوظيفات لدى المؤسسات المصرفية والمالية وفي الأدوات المالية ذات التصنيف الائتماني المرتفع، ودرجة التعرّض للمخاطر السيادية، إضافةً إلى القيود المطبّقة على القروض والتسهيلات للزبائن بما في ذلك القيود بالنسبة إلى البلد الواحد والقطاع الإقتصادي والآجال والتصنيف الائتماني والكفاء وغيرها تجنّباً لتركّز المخاطر.

11-3

وفي ما يتعلّق بالقروض والتسهيلات الممنوحة للزبائن تحديداً، تسعى المصارف أيضاً إلى الحدّ من مخاطر الائتمان المرتبطة بهذا النشاط من خلال سلسلة من الاجراءات المتّخذة والتي تطلّ نشأة القرض وتكوين الملفّات، وتأمين الوثائق والكفالات والضمانات الكافية، والمتابعة، والتصنيف الدوري للقروض بحسب تعليمات السلطات النقدية والرقابية ويتكوّن المؤونات اللازمة عليها حسب تصنيفها، بحيث تغطّي القروض الرديئة بالمؤونات على نحو كامل وتدرج خارج الميزانية. كما تلتزم المصارف بالمعايير الاحترازية المتعلقة بالتسليفات لمقتضى واحد وتلك الممنوحة للجهات المقربة، من أفراد وشركات. بالإضافة إلى ذلك، تطلب إدارات المصارف من المؤسسات الكبيرة ومن كبار المقترضين توفير ميزانيات مدقّقة، من جهة، وضمانات مقبولة، من جهة ثانية. والشروع في التسهيلات الائتمانية هو بداية عمل مشترك بين الفروع المصرفية والأقسام أو الدوائر المختصة في المصرف الأم حيث يتمّ إجراء تحليل ائتماني لأهليّة المقترض وقدرته على السداد ودراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع، وحيث يقوم قسم إدارة مخاطر الائتمان بمراجعة الملف والتحليل الائتماني بشكل مستقلّ وإعداد رأي مكتوب بالمخاطر المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية التي تمّ درسها ورفعها إلى لجان الائتمان المعنية. ولجان الائتمان هي المسؤولة عن الموافقة على التسهيلات التي تصل إلى الحدّ المعيّن لها. فالمصارف لديها مستويات مختلفة من السلطات أو الجهات المؤتمنة على الموافقة على طلب الائتمان، وهذا يتوقّف على طبيعة وحجم التسهيلات المطلوبة والسقف الموضوع، لذا فإنّ الموافقة على القرض قد تقتصر على موافقة لجان الائتمان أو تكون خاضعة للجان التنفيذية أو لمجالس الإدارة.

12-3

وبقيت المخاطر المتعلقة بالتسليفات داخل الإقتصاد اللبناني مضبوطة إلى حدّ كبير عموماً، على الرغم من النمو الإقتصادي الضعيف في السنوات الأخيرة. وقد ازدادت نسبة الديون المشكوك بتحصيلها إلى إجمالي التسليفات على نحو طفيف إلى ٣,٦٨٪ في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ٣,٦٤٪ في نهاية العام ٢٠١٥، وهي نسبة مقبولة مقارنة مع المتوسطات الإقليمية (٣,٣٪) ومدنيّة بالمقارنة مع تلك المسجّلة في الأسواق الناشئة (٧,٢٪)، في حين تراجعت المؤونات المكوّنة لتغطية الديون المشكوك بتحصيلها قليلاً إلى ٦٦,٢٪ مقابل ٦٨,٨٪ في نهاية العامين المذكورين على التوالي.

وارتفعت من جهة أخرى درجة تعرّض المصارف للمخاطر السيادية في العام ٢٠١٦، بحيث وصلت حصّة تسليفات المصارف للقطاع العام وودائعها لدى مصرف لبنان إلى ٦٠,٧٪ من إجمالي التوظيفات في نهاية العام المذكور مقابل ٥٨,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٥. والجدير ذكره أنّ جزءاً لا بأس به (أكثر من ٤٦٪) من التوظيف لدى القطاع العام ومصرف لبنان هو بالعملة الوطنية بحيث ينتفي عملياً خطر عدم تسديده. أما التوظيفات بالعملة الأجنبية، فهي في جزء كبير منها لدى مصرف لبنان، الذي يعيد بدوره توظيف القسم الأكبر منها

خارجياً في أدوات قليلة المخاطر ومرتفعة السيولة قد تكون مشابهة لموجودات المصارف في الخارج. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يطرأ أيّ تطوّر سلبي ملحوظ لناحية التصنيف السيادي للدولة اللبنانية في العام ٢٠١٦، باستثناء تخفيض وكالة "فيتش" في تموز ٢٠١٦ تصنيف لبنان الإئتماني في ما يخصّ الدين الطويل الأجل بالليرة وبالعملات الأجنبية من ب (B) إلى ب- (B-). مع نظرة مستقبلية مستقرة، إمّا تلاه في أيلول ٢٠١٦ تطوّر ايجابي تمثّل بتعديل وكالة "ستاندرد اند بورز" نظرتها المستقبلية لتصنيف لبنان الإئتماني من "سلبية" إلى "مستقرة" وأبقت على تصنيفها لديون لبنان. من جهتها، عادت وكالة "موديز" وأكّدت في حزيران ٢٠١٦ على تصنيف لبنان الإئتماني كما أبقت على النظرة المستقبلية السلبية.

مخاطر تقلبات معدلات الفوائد Interest Rate Risk

13-3 | لم يطرأ أيّ تطوّر سلبي في ما يتعلّق بمخاطر تقلب الفائدة في العام ٢٠١٦ نظراً لبقاء معدّلات الفائدة على الليرة اللبنانية شبه مستقرة في حين سجّل ارتفاع بسيط في الفائدة على الدولار الأميركي نظراً لإرتفاعها عالمياً. وتُعتبر مخاطر تقلبات الفوائد تحت السيطرة في ما يخصّ تسليفات المصارف للقطاع الخاص، لأنها في قسم كبير منها جارية، وتتمّ بالتالي مراجعة معدّلات الفائدة المطبّقة عليها بشكل دوري يتناسب إلى حدّ كبير مع فترة مراجعة معدّلات الفائدة المطبّقة على الودائع. ويختلف الوضع بشأن التسليفات التي تمنحها المصارف للقطاع العام وتوظيفاتها لدى المصرف المركزي في شهادات الإيداع لأنّ آجالها أطول نسبياً والفائدة عليها ثابتة وغير متحرّكة. فعلى سبيل المثال، بلغ الأجل المثقل على محفظة سندات الخزينة بالليرة حوالي ٣,٥ سنوات في نهاية العام ٢٠١٦، وحوالي ٦,٣ سنوات^٢ بالنسبة إلى سندات اليوروبوندز خارج التزامات مؤتمريّ باريس ٢ و٣. وما تجدر الإشارة إليه هنا أنّ الفائدة المدفوعة على الودائع بالليرة ترتبط بالمرودود على سندات الخزينة بالليرة وليس العكس، كما أن المرودود على سندات الخزينة وشهادات الإيداع الطويلة الأجل يأخذ في الاعتبار تلك المخاطر، أي تقلب معدلات الفوائد، إضافةً إلى كونها أدوات مالية قابلة للتداول وتُعتبر سائلة نسبياً بعكس التسليفات للقطاع الخاص، وكلها أمور تحدّد من هذه المخاطر. ومع أنّ المخاطر المتعلقة بارتفاع إضافي في معدّل الفائدة على الدولار الأميركي تبقى مطروحة أيضاً في المستقبل مع احتمال رفع بنك الاحتياطي الفدرالي معدّلات الفائدة، غير أنّ انعكاساتها على كلفة موارد المصارف ستظلّ محدودة، ذلك أن زيادتها ستتمّ تدريجياً على سنوات عدّة لئلا تؤثر سلباً على معدلات النمو الضعيفة أساساً في الولايات المتحدة الأميركية. مع الإشارة إلى أنّ بنك الاحتياطي الفدرالي رفع في نهاية العام ٢٠١٥ معدّلات الفائدة على الدولار بواقع ٢٥ نقطة أساس، كما رفعها بواقع ٢٥ نقطة أساس في كانون الأول ٢٠١٦ وأيضاً بواقع ٢٥ نقطة أساس في آذار ٢٠١٧.

مخاطر سعر الصرف Exchange Rate Risk

14-3 | بقيت مخاطر سعر الصرف متدنّية ومقبولة في العام ٢٠١٦، إذ لم يطرأ أيّ جديد أو تغيير لناحية التزام الحكومة والمصرف المركزي بسياسة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي، وتوافر الإمكانيات اللازمة لذلك. وقد استطاع مصرف لبنان أن يدعّم احتياطياته من العملات الأجنبية بعد العمليات المالية التي نفّذها في العام ٢٠١٦، إذ وصلت إلى ٣٤,٠ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٦، ما يغطّي حوالي ٢٢ شهراً من الاستيراد وحوالي

٦٢,٢٪ من الكتلة النقدية بالليرة و٢٥,٦٪ من الكتلة النقدية مفهوماً الواسع م٣ (M٣). كما بقيت مخاطر سعر الصرف متدنيةً لناحية بنية مراكز القطع في ميزانيات المصارف. فعلى سبيل التذكير، يُسمح للمصارف بالإحتفاظ بمركز قطع عملائي صافٍ، مدين أو دائن، لا يتعدى في أي وقت نسبة ١٪ من مجموع عناصر الأموال الخاصة الأساسية الصافية، على أن لا يتعدى مركز القطع الإجمالي لديها في الوقت نفسه ما نسبته ٤٠٪ من مجموع الأموال الخاصة الأساسية الصافية.

المخاطر التشغيلية Operational Risk

15-3

تعتمد المصارف العاملة في لبنان على مجموعة من السياسات والإجراءات في إدارة المخاطر التشغيلية المرتبطة بتوقف طارئ في أنظمة العمل، أو بحصول أخطاء بشرية وإدارية خلال القيام بالمهام المطلوبة، أو عمليات غش، أو التعرض لأحداث خارجية من كوارث طبيعية واضرابات ومظاهرات وغيرها، والتي قد تُحدث ضرراً في سمعة المصرف أو قد تكون لها آثار قانونية أو تنظيمية أو قد تؤدي إلى خسارة مائية. فهناك إطار لإدارة المخاطر التشغيلية Operational Risk Management Framework يخضع للتدقيق Audit السنوي بحسب المتطلبات الرقابية وبما يتماشى مع ممارسة الصناعة المصرفية الدولية، وكذلك فريق مستقل لإدارة هذه المخاطر التشغيلية من مهامه الأساسية تطبيق مضامين الإطار المشار إليه، بالتنسيق والتعاون مع وحدات أخرى في المصرف كالتدقيق الداخلي Internal Audit أو أمان المعلومات واستمرارية العمل Corporate Information Security and Business Continuity. ويشمل إطار إدارة المخاطر التشغيلية مبادئ مُختبرة على أرض الواقع كمثل وجوب مضاعفة أنظمة المهام الأساسية Redundancy of Mission Critical Systems، وفصل الواجبات Segregation of Duties، وتطبيق إجراءات موافقة صارمة Strict Authorization Procedures، وإجراء التسوية اليومية Daily Reconciliation، وتحديد مسؤولية إدارة المخاطر التشغيلية على المستوى العملي، وغيرها من المبادئ أو التوجيهات. وتستخدم التغطية التأمينية Insurance Coverage كوسيلة خارجية للحد من المخاطر وبما يتناسب مع حجم النشاط وخصائصه. وتطبق المصارف العاملة في لبنان بشكل عام مقاربة المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach لإحتساب الرأسمال المطلوب في مواجهة المخاطر التشغيلية، ملتزمةً بذلك معايير المقاربة النموذجية Standardized Approach لإتفاقية بازل ٢ لكفاية الرساميل.

مخاطر السيولة Liquidity Risk

16-3

يتمتع القطاع المصرفي اللبناني بمعدلات سيولة مرتفعة، سواء بالليرة أو بالعملات الأجنبية، ما يبيح مخاطر السيولة تحت السيطرة إلى حد كبير. فالمصارف تعتمد منذ سنوات استراتيجية تأمين حد أدنى من السيولة، بالليرة وخصوصاً بالعملات الأجنبية، حرصاً على تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي بشكل عام والمحافظة عليها في حال استجدت أي تطورات سلبية يقتضي التعامل معها بسرعة. وقد أثبتت هذه الاستراتيجية فعاليتها في تجاوز أزمات عدّة، ورسخت الثقة بالقطاع وساهمت في المحافظة على الاستقرار النقدي. وارتفع معدل السيولة الاجمالية بالليرة والعملات الأجنبية، أي الموفورات ومحفظه سندات الخزينة بالليرة والعملات الأجنبية

لأقل من سنة والموجودات الخارجية من دون التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، إلى ٦٥,٨٪ من الودائع الإجمالية والالتزامات الأخرى في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل حوالي ٥٧,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٥، وهو الأعلى في المنطقة مقارنةً مع معدّل الاحتياطيّات والموجودات الخارجية للقطاع المصرفي العربي، والبالغ حوالي ٣٠٪ للفترة ذاتها. كما يبلغ معدّل السيولة الأولى بالعملة الأجنبية، أي الودائع لدى مصرف لبنان ولدى المصارف في الخارج، حوالي ٥٥٪ من الودائع والالتزامات بهذه العملات، علماً أنّ هذا المستوى المرتفع يُعتبر ضرورياً لإدارة سليمة للودائع بالعملة الأجنبية في اقتصاد مدولر وفي غياب المُقرض في المقام الأخير.

رابعاً الأداء المصرفي

1-4 | في العام ٢٠١٦، بلغت الأرباح الصافية المجمّعة للمصارف العاملة في لبنان (فروع لبنان) ٢٨٦٤ مليار ليرة (١٩٠٠ مليون دولار) مقابل ٢٨١١ مليار ليرة (١٨٦٥ مليون دولار) في العام ٢٠١٥، أي بزيادة طفيفة نسبتها ١,٩٪، مقابل زيادة نسبتها ٨,٦٪ في العام ٢٠١٥. وعليه، تراجع قليلاً كلّ من العائد على متوسط الموجودات (ROAA) إلى ٩,٥٪ في العام ٢٠١٦ مقابل ١٠,١٪ في العام الذي سبق، والعائد على متوسط حقوق المساهمين (ROAE) إلى ١٠,٨٣٪ من ١١,٥١٪ على التوالي.

2-4 | ويمثل كلّ من العائد على الأموال الخاصة والمردود على متوسط التوظيفات لدى المصارف في لبنان المتوسط العالمي، بينما يبقيان دون المستويات القائمة في الدول العربية والناشئة (لا سيّما العائد على الموجودات). وعلى سبيل المقارنة، بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين ١١,٤٪ والعائد على متوسط الموجودات ١٠,٥٪ لدى المصارف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب آخر المعطيات المتوافرة. وهو انعكاس لاحتفاظ المصارف اللبنانية بسيولة عالية لمواجهة المخاطر وأية تقلبات حادّة قد تطرأ في ظلّ عدم الاستقرار السائد في لبنان والمنطقة ككلّ.

3-4 | ارتفعت نسبة الكلفة إلى المردود إلى ٥٣,٣٪ في العام ٢٠١٦ من ٤٩,٥٪ في العام ٢٠١٥. فقد ارتفعت الكلفة المتضمّنة مجموع أعباء المستخدمين والأعباء الإدارية والعمومية والتشغيلية الأخرى بنسبة ٢٩,٢٪ في حين ارتفع الناتج المالي الصافي بوتيرة أدنى (١٩,٩٪)، والمتضمّن صافي الفوائد المقبوضة وصافي العمولات والإيرادات الأخرى. وقد تراجع صافي المؤنّات على الديون المشكوك بتحصيلها في العام ٢٠١٦ قياساً على ما بلغه في العام ٢٠١٥ لعدم اضطرار المصارف إلى تكوين مؤنّات إضافية تأخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والمحلية والمخاطر التي تطال زبائنها في الدول المجاورة. يُذكر أنه بموجب التعميم الوسيط رقم ٤٢٠ الصادر بتاريخ ٣ أيار ٢٠١٦، بات يتعيّن على المصارف تكوين مؤنّات مقابل الحسابات المدينة التي يتمّ إقفالها تطبيقاً للإجراءات والعقوبات والتقييدات المقرّرة من قبل المنظّمات الدولية الشرعية أو من قبل السلطات السيادية الأجنبية والعمل على تحصيل هذه الديون من العملاء المعيّنين، وذلك من دون تعديل تصنيفهم الائتماني.

حسابات النتيجة في القطاع المصرفي (مليار ليرة)

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
١٥٩٩٠	١٤٨٤٩	١٣٧٠٩	١- الفوائد المقبوضة
١٠٨٦٦	١٠٠٢٠	٩٢١٢	٢- الفوائد المدفوعة
٥١٢٤	٤٨٢٩	٤٤٩٧	٣- هامش الفائدة (١)-(٢)
-٢٦٢	-٣٢٣	-٢٩٤	٤- صافي المؤونات
٤٨٦٢	٤٥٠٦	٤٢٠٣	٥- صافي الفوائد المقبوضة (٣)-(٤) أو الناتج المصرفي الصافي
٣٥٥٥	٢٥١٣	٢٢٩٤	٦- صافي العمولات والإيرادات الأخرى
٨٤١٧	٧٠١٩	٦٤٩٧	٧- الناتج المالي الصافي (٥)+(٦)
٤٤٨٦	٣٤٧٢	٣٣٣٠	٨- الأعباء الإدارية والعمومية والتشغيلية الأخرى
٢٦٢	٢٤٠	٢١٤	٩- استهلاكات وصافي مؤونات/أرباح على أصول مادية وغير مادية
٣٦٦٩	٣٣٠٧	٣٠٥٣	١٠- النتيجة العادية قبل الضريبة (٧)-(٨)-(٩)
٢٩-	٣٩	٣٠	١١- صافي النتائج الاستثنائية
٣٦٤٠	٣٣٤٨	٣٠٨٣	١٢- النتيجة قبل الضريبة (١٠)+(١١)
٧٧٦	٥٣٧	٤٩٣	١٣- الضريبة على الأرباح
٢٨٦٤	٢٨١١	٢٥٩٠	١٤- الأرباح الصافية (١٢) - (١٣)

المصدر: مصرف لبنان

4-4 يفصل الجدول أدناه تطور الإيرادات بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. فقد ارتفع مجموعها من ١٧٤٠١ مليار ليرة إلى ١٩٥١٦ ملياراً على التوالي، مسجلاً بذلك زيادة قيمتها ٢١١٥ مليار ليرة ونسبتها ١٢,٢% (+٨,٥%) في العام ٢٠١٥). ونتج ذلك إلى حد كبير من ارتفاع صافي العمولات (+٨٤,٤%) وصافي أرباح العمليات على الأدوات المالية (+٤٢,٨%) والفوائد المقبوضة (+٧,٧%)، مقابل تراجع صافي أرباح عمليات القطع (-١٨,٦%) وإيرادات الأسهم والحصص والمساهمات (-٤١,٩%). وترتبط الفوائد بكل من التسليفات للقطاع الخاص والاستثمارات بالأدوات المالية السيادية- من سندات خزينة وشهادات إيداع بالعملة الوطنية والدولار الأميركي- وغير السيادية، علماً أن الفوائد في سوق بيروت سجّلت تغيّرات طفيفة على العموم بين العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦، كما أن الفائدة العملية بقيت عند مستوياتها المتدنية على الرغم من رفع بنك الاحتياطي الفدرالي المعدلات المرجعية قليلاً. أما ارتفاع صافي العمولات فيعود إلى زيادة العمولات المحصلة من الزبائن على مختلف الخدمات التي تقدمها لهم المصارف، ومنها على سبيل المثال تلك المرتبطة بالاعتمادات المستندية وبحسابات إدارة الأموال وبصيرفة التجزئة. وعليه، تراجعت حصة الفوائد المقبوضة إلى ٨١,٩% من إجمالي الإيرادات في العام ٢٠١٦ (٨٥,٣% في العام ٢٠١٥) مقابل ارتفاع حصة العمولات والإيرادات الأخرى إلى ١٨,٢% (+١٤,٤%) في التاريخين المذكورين على التوالي.

5-4 ويُشار إلى أن حصة صافي الفوائد المقبوضة من الناتج المالي الصافي تراجعت إلى ٥٧,٨% في العام ٢٠١٦ (٦٤,٢% في العام ٢٠١٥) لتشكّل بالتالي حصة صافي العمولات والإيرادات الأخرى ٤٢,٢% (+٣٥,٨%) في العامين المشار إليهما تباعاً، ما يؤكّد أن المصارف تهتمّ بتنويع الخدمات، ومنها تعزيز الخدمات المصرفية الخاصة، والعمليات بالتجزئة وخدمات أسواق رأس المال والخدمات الاستشارية وتمويل التجارة وعمليات أخرى خارج الميزانية، لتجني دخلاً مرادفاً من غير الفوائد على شكل رسوم وعمولات.

توزّع الإيرادات (مليار ليرة)

التغيّر (%) ٢٠١٦-٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٧,٧+	١٥٩٩٠	١٤٨٤٩	١٣٧٠٩	فوائد مقبوضة
٤١,٥+	٣٥٥٥	٢٥١٣	٢٢٩٤	صافي العمولات والإيرادات الأخرى (استثمارية وغير استثمارية)
-	٢٩-	٣٩	٣٠	صافي النتائج الاستثنائية
١٢,٢+	١٩٥١٦	١٧٤٠١	١٦٠٣٣	مجموع الإيرادات

6-4

يفصّل الجدول أدناه تطور النفقات وتوزّعها بين عاميّ ٢٠١٥ و٢٠١٦. فقد ارتفع مجموعها من ١٤٥٩١ مليار ليرة إلى ١٦٦٥٣ ملياراً، أي بما قيمته ٢٠٦٢ مليار ليرة ونسبته ١٤,١%. وازدادت الفوائد المدفوعة بنسبة ٨,٤% في العام ٢٠١٦ بالمقارنة مع زيادة بنسبة ٨,٨% في العام ٢٠١٥، متجاوزةً بشكل طفيف نسبة الزيادة في الفوائد المقبوضة. وارتبط ذلك بزيادة حجم الودائع بنسبة تجاوزت ٧% بالتوافق مع تراجع بسيط لمتوسط معدلات الفائدة الدائنة على الليرة (من ٥,٥٨% في العام ٢٠١٥ إلى ٥,٥٦% في العام ٢٠١٦) مقابل ارتفاع بسيط لمعدلات الفائدة الدائنة على الدولار (من ٣,١٦% إلى ٣,٣٤% تبعاً)، بالإضافة إلى بقاء الفائدة المدفوعة على ودائع القطاع المالي غير المقيم عند مستويات منخفضة على الرغم من ارتفاعها قليلاً عقب رفع بنك الاحتياطي الفدرالي المعدلات المرجعية. وفي العام ٢٠١٦، خففت المصارف من تكوين المؤنات للتحوط من المخاطر كما سبق وأشارنا.

توزّع النفقات (مليار ليرة)

التغيّر (%) ٢٠١٦-٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٨,٤+	١٠٨٦٦	١٠٠٢٠	٩٢١٣	فوائد مدفوعة
١٨,٩-	٣٦٢	٣٢٣	٢٩٤	صافي المؤنات
٢٧,٨+	٤٧٤٨	٣٧١٢	٣٤٤٤	الأعباء التشغيلية والإدارية
٨,٤+	٢١٩٦	٢٠٢٥	١٩١٣	منها أعباء الموظفين
٤٤,٥+	٧٧٦	٥٣٧	٤٩٣	الضريبة على الأرباح
١٤,١+	١٦٦٥٢	١٤٥٩٢	١٣٤٤٣	مجموع النفقات

المصدر: مصرف لبنان

7-4

وارتفعت الأعباء الإدارية والعمومية الأخرى بنسبة ٢٨% في العام ٢٠١٦ (٧,٨% في العام ٢٠١٥)، وتأتى ذلك جزئياً من زيادة أعباء المستخدمين (٨,٤+%) في العام ٢٠١٦ مقابل ٥,٩% في العام ٢٠١٥)، والتي نجمت عن ارتفاع عدد الموظفين في القطاع (+٦٢٢ شخصاً في العام ٢٠١٦) والزيادة السنوية والتقديمات التي تمنحها المصارف للعاملين لديها بموجب عقد العمل الجماعي. واللافت الزيادة الكبيرة في أعباء الاستثمار العامة التي تتحمّلها المصارف، والتي تصبّ في خانة عمليات التحديث والتطوير المطلوبة لمجاراة العمل المصرفي الحديث والتقيّد بالمتطلّبات العالمية، إذ بلغت نسبتها ٤٤,٥% في العام ٢٠١٦ مقابل زيادة أدنى قدرها ٩,٨% في العام ٢٠١٥. وارتفعت قيمة الضريبة على الأرباح بنسبة ٥٨,٢% في العام ٢٠١٦ (٨,٩% في العام ٢٠١٥) من ٥٣٧ مليار ليرة في العام ٢٠١٥ إلى ٧٧٦ ملياراً في العام ٢٠١٦ بحيث شكّلت أكثر من ٢١% من الربح الصافي قبل الضريبة.